دولـة الإمـارات العربية المتحدة
جـــامـــعـــة أبـــوظـــبـــي
كـــلـــيـــة الـــقـــانـــون
بـرنـامـج الـقـانـون الـعـام

التضخم الاقتصادي بين التحديات والمعالجة

دراسة تحليلية على السوق الإماراتي

إعداد الطالب

عبدالله خميس صالح المشجري

(1077964)

إشراف الدكتورة

رنـــا غنيـــم

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام

أعضاء لجنة المناقشة

د. سـناء رواقـة	أستاذ مساعد في القانون العام - جامعة أبوظبي	رئيساً
د. رنـــا غنيـــم	أستاذ مساعد في القانون العام - جامعة أبوظبي	مشرفاً وعضواً

وقد أقرت بشكلها النهائي بعد مناقشتها يوم 2021/6/14 الموافق الإثنين

2021م - 1442هـ

جامعة أبوظبي
ABU DHABI UNIVERSITY

كلية القانون - برنامج القانون العام

إقـــــــرار

أقر أنا الموقع أدناه الطالب/ عبد الله خميس صالح المشجري، المقيد ببرنامج القانون العام، أن هذا البحث المقدم مني للحصول على درجة الماجستير في القانون العام، هو من نتاج عملي وجهدي العلمي الخالص، وأنه لم يسبق لي التقدم به لأي جهة علمية أو إدارية أو غيرها داخل الدولة أو خارجها للحصول على أي درجة علمية أخرى أو لأي سبب من الأسباب، وأن مضمون هذه الرسالة يعكس آراء الباحث الخاصة وهي ليست بالضرورة الآراء التي تتبناها الجهة المانحة للدرجة العلمية.

كما أقر بقبول قيام الجامعة في حال إجازة الرسالة من قبل لجنة المناقشة والحكم بطباعة الرسالة ونشرها بالكيفية التي تراها محققة لأغراضها وأهدافها، دون أن يكون لي حق العدول عن هذا الإقرار بعد إجازة الرسالة.

الطالب: عبد الله خميس صالح المشجري

الرقم الجامعي: (1077964).

التوقيع:

جامعة أبوظبي
ABU DHABI UNIVERSITY

كلية القانون - برنامج القانون العام

تشهد لجنة المناقشة المذكورة أدناه بأن رسالة الماجستير الموسومة بـ:

التضخم الاقتصادي بين التحديات والمعالجة

دراسة تحليلية على السوق الإماراتي

إعداد الطالب: عبد الله خميس صالح المشجري

الرقم الجامعي (1077964).

قد أقرت بشكلها النهائي بعد مناقشتها يوم 2021/6/14 الموافق الإثنين.

أعضاء لجنة المناقشة	الصفة	التوقيع	التاريخ
د / سناء رواقة	رئيساً		
د/ رنا غنيم	مشرفاً وعضواً		

وقد قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، كلية القانون، جامعة أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّـــهَ أَنزَلَ مِنَ السَّـمَاء مَاء فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ * وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّـهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء إِنَّ اللَّـهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾.

صدق الله العظيم

سورة فاطر - الآية (٢٧ - ٢٨)

الإهداء

إلى الوالدين... فلولاهما لما وُجِدتُ في هذه الحياة، ومنهما تعلَّمت الصمود،

مهما كانت الصعوبات.

إلى أساتذتي الكرام... فمنهم استقيتُ الحروف، وتعلَّمت كيف أنطق الكلمات، وأصوغ العبارات.

إلى الزملاء والزميلات... الذين لم يدَّخروا جهدًا في مدِّي بالنصح والمعلومات.

داعيًا المولى سبحانه تعالى أن يتكلل هذا العمل بالنجاح والقبول

من جانب أعضاء لجنة المناقشة المحترمين.

عبد الله خميس صالح المشجري

شكر وتقدير

أشكر الله تعالى وأحمده، فهو المنعم والمتفضل قبل كل شيء، أشكره بأن حقق لي ما أصبو إليه في استكمال رسالة الماجستير في القانون العام.

وأتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير لإدارة جامعة أبوظبي، التي منحتني هذه الفرصة، وأخص بالشكر أستاذتي الفاضلة الدكتورة رنا غنيم التي تفضلت مشكوره بقبول الإشراف على هذه الرسالة وحرصها على اكتمالها وفى سبيل ذلك زودتني بنصائحها ومنحتني وقتها الثمين وعلمها الغزير وكرمها الفياض فأسال الله تبارك تعالى أن يبارك لها في وقتها وأن يمد لها في عمرها ويجزل لها الثواب ويسهل لها الصعاب إنه كريم عطاء وهاب.

عبد الله خميس صالح المشجري

قائمة المحتويات

الموضـوع	الصفحة
الغلاف الداخلي.	أ
إقرار	ب
إجازة الرسالة.	جـ
آية قرآنية.	د
إهداء.	هـ
الشكر والتقدير.	و
قائمة المحتويات.	ز
الملخص باللغة العربية.	ي
الملخص باللغة الإنجليزية.	ل
المقدمة.	1
أهمية الدراسة.	1
مشكلة الدراسة.	2
تساؤلات الدراسة.	2
منهج الدراسة.	3
الدراسات السابقة.	3
خطة الدراسة.	5

المبحث التمهيدي: ماهية التضخم وتاريخه.	5
المطلب الأول: مفهوم مشكلة التضخم الاقتصادي.	5
المطلب الثاني: تاريخ التضخم في دولة الإمارات.	5
الفصل الأول: أسباب ظاهرة التضخم وتفسيرها وأنواعها وطرق قياسها.	19
المبحث الأول: الظواهر التضخمية وتفسيرها.	19
المطلب الأول: أنواع التضخم.	20
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتضخم.	29
المبحث الثاني: أسباب مشكلة التضخم وطرق قياسها.	37
المطلب الأول: الأسباب المؤدية إلى ظاهرة التضخم .	38
المطلب الثاني: طرق قياس التضخم.	47
الفصل الثاني: ظاهرة التضخم في دولة الإمارات وأساليب معالجة هذه الظاهرة.	53
المبحث الأول: معدلات التضخم في دولة الإمارات وآثاره .	54
المطلب الأول: معدلات التضخم في دولة الإمارات.	55
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم .	63
المبحث الثاني: السياسة المالية والنقدية وفعاليتها للحد من التضخم.	68
المطلب الأول: السياسة المالية وفعاليتها للحد من التضخم.	69
المطلب الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها للحد من التضخم.	77

الخاتمــة	89
النتائج	90
التوصيات	90
قائمة المراجع	92

ملخص الدراسة

التضخم الاقتصادي بين التحديات والمعالجة دراسة تحليلية على السوق الإماراتي

إعـداد/ عبد الله خميس صالح المشجري

تهدف الدراسة إلى التعرف على التضخم الاقتصادي، والتعرف كذلك على أنواع التضخم والفروق الجوهرية بينها، وبيان الأسباب التي أدت إلى بروز ظاهرة التضخم، ومعرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن مشكلة التضخم، ومعرفة كيف يتم مواجهة مشكلة التضخم والآليات المتبعة للتغلب عليها. وتم استخدام المنهج الوصفي والأسلوب الكمي، حيث يستخدم الأسلوب الوصفي لتوصيف ظاهرة التضخم وتحديد الأسباب الواقعية لها، بينما يستخدم الأسلوب الكمي، والمتمثل في الأساليب الإحصائية والقياسية لدراسة ظاهرة التضخم وتحديد معدلاتها المختلفة، ويعرف التضخم الاقتصادي على أنه زيادة تظهر بشكل مستمر على الأسعار الخاصة بالخدمات والمنتجات ولم تتمكن السلطات الحكومية من فرض السيطرة عليها.

ومن أهم أسباب ظهور التضخم الاقتصادي ظهور انخفاض بالعرض الكلي يقصد بها عند حدوث خلل اقتصادي الناتج عن انخفاض العرض الكلي وهذا العرض الكلي و ظهور زيادة بالطلب الكلي وأيضاً تأثير الفوائد المصرفية بمعني انه لا تحتفظ بقيمة الودائع بشكل كامل بل يتم التحفظ بنسبة قليلة منها مما أدى إلى صدور النقود الخاصة بالودائع بأضعاف كبيرة ينتج عنها ارتفاع في العرض النقدي، وهذا يساهم في ظهور مفهوم نوع آخر من التضخم وهذا يعرف على أنه التضخم النقدي ومن أهم أسباب التضخم الحروب والكوارث الطبيعية حيث أنها تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الخاص بالدول وبالتالي يؤدي إلى تراجع الإنتاج وتقليل نسبة العرض. ومن أهم الآثار الاقتصادية للتضخم هي فقدان النقود لقسم من القوة الشرائية

الخاصة بها والتأثير على توزيع الثروة ويكون ذلك من خلال إعادة توزيع الثروات الخاصة بالمجتمع بشكل عشوائي خلال فترة ظهور التضخم.

ومن أهم وسائل الحد من التضخم الاقتصادي تقليل من النفقات الحكوميّة والدور الهام لوزارة المالية من خلال وضع السياسة الماليّة الخاصة بالدولة، لتحديد مصادر الإيرادات، والفائض الناتج عن الموازنة الذي يؤدي إلى خفض كمية السيولة.

* الكلمات الدالة: التضخم الاقتصادي، آثار التضخم، السياسة المالية، السياسة النقدية.

Abstract

Economic inflation between challenges and treatment

Analytical study on the UAE market

Prepared by: Abdullah Khamis Saleh Al-Mashjari

As well as to identify the types of inflation and the essential differences between them. IN order to explain the reasons that led to the emergence of the phenomenon of inflation، and to know the economic and social effects resulting from the problem of inflation. In addition and to know how to face the problem of inflation and the mechanisms used to overcome it.

The descriptive approach and the quantitative method were used، where the descriptive method is used to describe the phenomenon of inflation and determine the real cause of it. In the other hand، the quantitative method is statistical and standard methods, which is used to study the phenomenon of inflation in the UAE since the establishment of the union and to determine its degrees and compare it statistically during these years.

Economic inflation is defined as an increase that appears continuously on the prices of services and products that the government authorities have not been able to impose control over. Among the most important reasons for the emergence of economic inflation is the emergence of a decrease in the total supply. This appear when an economic imbalance occurs resulting from a decrease in total supply and this total supply and the emergence of an increase in aggregate demand as well as the effect of banking interests in the sense that it does not retain the value of deposits completely، but rather a small percentage of them are reserved، which led to the issuance of money for deposits in large folds. Resulting in a rise in the money supply، and this contributes to the emergence of the concept of another type of inflation، as this is known as monetary inflation. One of the most important causes of inflation is wars and natural disasters، as it greatly affects the economy of countries and thus leads to a decline in production and a reduction width ratio.

One of the most important economic effects of inflation is the loss of money for a portion of its purchasing power and the impact on the distribution of wealth، through the random redistribution of the wealth of society during the period of the emergence of inflation. One of the most important means of reducing economic inflation is to reduce government expenditures and the important role of the Ministry of Finance through setting the country's fiscal policy، to determine the sources of revenue، and the surplus resulting from the budget، which leads to a reduction for liquidity.

Key words: economic inflation, the effects of inflation, fiscal policy, monetary policy.

المقدمة

يعتبر التضخم من أخطر المشاكل الاقتصادية التي تمس مختلف اقتصاديات دول العالم سواء كانت دول متقدمة أو دول نامية على حد سواء، لما يترتب عليها من اختلالات تنعكس سلبا على اقتصادات هذه الدول، وقد شهدت العقود الماضية ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التضخم العالمية والتي وصلت إلى مستويات قياسية والتي أثرت سلبا في معدلات النمو خاصة في الدول المتقدمة، مما دفع رجال الاقتصاد إلى الاهتمام بدراسة الظاهرة وتحديد أسباب وآثار ظاهرة التضخم رغم الاختلاف والتعارض في وجهات النظر بينهم. وأدت مشكلة التضخم إلى عدة اضطرابات سواء كانت اقتصادية حيث فقدت الأموال قيمتها فكلما زاد التضخم الاقتصادي أصبحت النقود أقل قيمة من قبل ارتفاع معدلات التضخم، أو اضطرابات اجتماعية مثل أن يبحث الأفراد عن عمل له دخل أعلى من عملهم السابق لكي يستطيعون العيش بحياة كريمة مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة الاحتكاكية. وتسعى الدول إلى تحقيق مستويات عالية من الرفاه الاقتصادي وذلك من خلال تبنيها وتوجيهها سياسات اقتصادية تمكنها من تحسين أدائها من المؤشرات الاقتصادية وذلك من خلال المحافظة على معدلات التضخم الطبيعية والذي سوف يقابله تحقيق مستويات عالية من الرفاه الاقتصادي على العكس إذا لم تحافظ هذه الدول على المعدلات الطبيعية سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى المعيشة بها.

أولاً: أهمية الدراسة:

تبرز أهمية البحث في اعتبار التضخم من أهم المشكلات والتحديات التي تواجه معظم الدول ولهذا أخذت الدراسات المتعلقة بالتضخم مكانة مهمة في علم المالية. وقد ظهرت هذه المشكلة في دولة الإمارات في العصر الحديث وحاولت الدولة بكافة مؤسساتها الوقوف على

هذه الظاهرة وايجاد حلول قوية لمواجهة نتائجها المحتملة.

لذا اختار الباحث تسليط الضوء على هذا الموضوع لاسيما بسبب ما يشهده العالم من تحديات وتطورات متسارعة وتذبذب معدل التضخم في كل دول العالم. بالإضافة إلى تأثير التضخم على الفرد والمجتمع والتدقيق على موقف دولة الإمارات من مشكلة التضخم والوسائل والآليات التي انتهجتها الدولة في مكافحة التضخم والحد منه.

ثانياً: أسباب اختيار موضوع الدراسة:

تبرز أهمية موضوع هذه الدراسة في اعتباره موضوعاً حديثاً في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولم يأخذ حقه من البحث والدراسة، حيث جاءت هذه الدراسة لتتناول موضوع التضخم الاقتصادي التي بدأت كمشكلة اقتصادية تمس اقتصاديات دول العالم سواء كانت المتقدمة أو النامية مما أدى إلى تأثر اقتصادات هذه الدول، على اعتبار أن التضخم وانعكاساته من اهم الأسباب المؤثرة في أي دولة على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في تحديد المقصود بالتضخم والتعرض لأنواعه المختلفة، والحلول التي توصل اليها الاقتصاديون لمواجهة الأزمات الاقتصادية المحتملة التي قد تنتج عن بروز هذه المشكلة ومقارنة ذلك بما قامت به دولة الامارات لمواجهة هذه المشكلة الاقتصادية والتي تعد من أخطر المشكلات التي تواجه الدول لما تنطوي عليه من أخطار اقتصادية واجتماعية تنعكس على الدولة والمجتمع ككل وذلك من خلال التعرف على الاليات التي لجأت إليها الدولة لمكافحة هذه الظاهرة.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الإجابة على العديد من التساؤلات التي تجعل الدراسة أكثر تفصيلا،

ومن تلك التساؤلات سيحاول الباحث البحث عن إجابات وافية لجملة من التساؤلات الآتية:

1. ماهو مفهوم التضخم الاقتصادي؟
2. ما هي أنواع التضخم والفروق الجوهرية بينها؟
3. ما هي الأسباب التي أدت إلى بروز ظاهرة التضخم؟
4. ماهي الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن مشكلة التضخم؟
5. كيف يتم مواجهة مشكلة التضخم والآليات المتبعة للتغلب عليها؟
6. كيف تعامل اقتصاد دولة الإمارات مع هذه المشكلة؟

خامساً: منهج الدراسة:

من أجل نجاح الخطة التي وضعها الباحث لدراسة هذا الموضوع والوصول إلى الهدف المقصود على الوجه المطلوب، تم استخدام المنهج الوصفي والأسلوب الكمي، حيث يستخدم الأسلوب الوصفي لتوصيف ظاهرة التضخم وتحديد الأسباب الواقعية لها، بينما يستخدم الأسلوب الكمي، والمتمثل في الأساليب الإحصائية والقياسية لدراسة ظاهرة التضخم في دولة الإمارات منذ قيام الاتحاد وتحديد درجاتها ومقارنتها احصائياً خلال هذه السنوات.

سادساً: الدراسات السابقة:

1. دراسة (أحمد ،2009) **بعنوان سياسة استهداف التضخم للحد من التضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي.** وترى الدراسة أن دول مجلس التعاون الخليجي تسعى إلى اصدار عملة موحدة على الرغم من اعتراف الكثير من الخبراء والساسة بصعوبة تحقيق الوحدة النقدية نظرا لوجود عدد من الصعوبات يأتي في مقدمتها التضخم

والذي يعد أبرز هذه التحديات التي تواجه تحقيق معايير للتقارب النقدي المتفق عليه لاستكمال مسار التكامل النقدي. وترى الدراسة ان دول مجلس التعاون الخليجي مطالبة بتذييل هذه الصعوبات وتنسيق هذه الجهود لتحجيم معدلات التضخم السائدة لأطلاق هذه العملة، حيث تعد سياسة استهداف التضخم الأسلوب الفعال لتحقيق ذلك والتي يتطلب لتحقيقها قيام السلطات النقدية لهذه الدول بتنسيق سياستها النقدية للعمل على استقرار الأسعار على المدى الطويل مع الاستفادة من تجارب الدول التي تبنت هذه السياسة لما وصلت إليه من نتائج مرضية في مواجهة مشكلة التضخم.

2. دراسة (الكسواني ،1996) **بعنوان قياس التضخم وتحليل بنيته في سوريا.** حيث استهدفت هذه الدراسة الوقوف على معدلات التضخم في سوريا خلال الفترة 1970-1991 اعتمادا على الإحصاءات الرسمية والمنشورة في المجموعات الإحصائية السورية ودراسة طبيعة العلاقة بين معدل التضخم وحجم الديون الخارجية. وخلصت الدراسة إلى تبلور علاقة طردية بين معدل التضخم وحجم الديون الخارجية في حين لم تتضح أية علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي وهو الأمر الذي يشير إلى فشل السياسة التضخمية في سوريا في تدعيم معدلات النمو الاقتصادي.

3. دراسة (الهجهوج،2009) **بعنوان محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي أسلوب التكامل المشترك.** واستهدفت هذه الدراسة بحث محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1980-2007م من خلال مراجعة بعض النظريات الاقتصادية المتعلقة بالتضخم ثم بلورة معادلة التضخم وتحليلها من خلال أسلوب التكامل المشترك والذي اشتمل على نموذج تصحيح الخطأ في المدى الطويل والقصير وتحليل التباين ودالة الاستجابة الفورية .وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تكاملا في العلاقات بين العوامل الاقتصادية التي اشتملت عليها معادلة التضخم في المدى الطويل إلا أن نموذج تصحيح الخطأ يبين أن من أهم العوامل الاقتصادية

المؤثرة في التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي في المدى الطويل والقصير هي مستوى أسعار النفط ومعدل عرض النقود ومستوى التضخم العالمي ،كما وضحت نتائج الدراسة مستوى تأثير كل عامل اقتصادي على حدة في التضخم ومدى استجابة مستوى التضخم للتغير في العوامل الاقتصادية من خلال تحليل التباين ودالة الاستجابة الفورية.

4. دراسة (الجبرين،2007) **بعنوان تحليل محددات التضخم في الاقتصاديات النفطية.** واستهدفت هذه الدراسة الوقوف على العوامل المحددة للتضخم في الاقتصاديات النفطية والتي تعتمد على جزء كبير من دخلها القومي على النفط في عملية النمو الاقتصادي ورفع معدلات التنمية الاقتصادية ، وقد شملت الدراسة عدداً من دول مجلس التعاون الخليجي ومن أهمها المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت ، وخلصت الدراسة إلى أن أهم العوامل المحددة لهذا التضخم في هذه الدول في المدى الطويل هي زيادة عرض النقود والارتفاع في المستوى العام لأسعار النفط ، أما في المدى القصير فترى الدراسة أن أهم هذه العوامل هو زيادة عرض النقود أيضا والناتج المحلي الغير نفطي.

سابعاً: خطة الدراسة:

قام الباحث بتقسيم الدراسة إلى ما يلي:

المبحث التمهيدي: ماهية ظاهرة التضخم وتاريخه.

- المطلب الأول: مفهوم مشكلة التضخم الاقتصادية.
- المطلب الثاني: تاريخ التضخم في دولة الإمارات.

الفصل الأول: أسباب ظاهرة التضخم وتفسيرها وأنواعها وطرق قياسها.

المبحث الأول: الظواهر التضخمية وتفسيرها.

- المطلب الأول: أنواع التضخم.
- المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتضخم.

المبحث الثاني: أسباب مشكلة التضخم وطرق قياسها.

- المطلب الأول: الأسباب المؤدية إلى ظاهرة التضخم.
- المطلب الثاني: طرق قياس التضخم.

الفصل الثاني: ظاهرة التضخم في دولة الإمارات وأساليب معالجة هذه الظاهرة.

المبحث الأول: معدلات التضخم في دولة الإمارات وآثاره.

- المطلب الأول: معدلات التضخم في دولة الإمارات.
- المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم.

المبحث الثاني: السياسة المالية والنقدية وفعاليتها للحد من التضخم.

- المطلب الأول: السياسة المالية وفعاليتها للحد من التضخم.
- المطلب الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها للحد من التضخم.

المبحث التمهيدي

ماهية التضخم وتاريخه

يعتبر التضخم من أخطر المشاكل الاقتصادية التي عانت ومازالت تعاني منها كافة دول العالم بما في ذلك جميع الدول النامية أو المتقدمة على حد سواء، مما يجعل منها مسألة ترتبط بكثير من الدراسات والأبحاث اضافة إلى انها تندرج ضمن المرتكزات الأساسية التي تبنى عليها السياسات الاقتصادية والبرامج الحكومية وتشكل هدفا من أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

وقد ازداد الاهتمام بهذه الظاهرة خاصة من طرف صانعي السياسات والباحثين الاقتصاديين حيث أنها تحدث اختلالاً اقتصادياً يؤدي إلى فقدان التوازن بين مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية بصفة مباشرة أو غير مباشرة باعتبارها ظاهرة ديناميكية تحدث في قطاع معين وبسبب معين ناتج عن تفاعل عوامل نقدية وحقيقية وهيكلية سرعان ما تتعدى آثارها الاقتصادية والاجتماعية إلى بقية القطاعات الاخرى خلال فترة زمنية معينة ومن ثم إلى الاقتصاد الوطني ككل كنتيجة للعملية التراكمية لهذه الظاهرة، وعلى هذا الأساس صنفها الخبراء الاقتصادين كظاهرة متعددة الابعاد ومتشعبة الجوانب تثير الكثير من التساؤلات من الناحية النظرية والتطبيقية تجعل منها نقطة نقاش تسيل الكثير من الحبر بهدف تشخيصها بصفة حقيقة لمعرفة اليات التحكم فيها او الحد من آثارها غير المرغوب فيها.

ويعتبر التضخم مصطلح مرتبط بالاقتصاد ويعني زيادة كبيرة في مستوى الأسعار العام للسلع والخدمات مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة (قيمة شرائها)، حيث يؤثر ذلك على تكلفة تمويل الشركات والقدرة على المحافظة على الأرباح ورأس المال المستخدم فيها وتؤثر على تكلفة مستوى المعيشة للأفراد وكذلك السلطة النقدية المناسبة للدولة، ويتم قياس التضخم بعدة طرق حسب أنواع السلع والخدمات، والتضخم هو عكس الانكماش، مما يعني انخفاض

عام في السلع والخدمات و الأسعار و التضخم يتسبب في العديد من المشكلات أهمها حدوث تضخم مرتفع لا يصاحبه زيادة في الدخل الفردي، مما يقلل من القوة الشرائية للأفراد مما يؤدي إلى ركود اقتصادي.

وفي هذا المبحث سيناقش الباحث ماهية التضخم وتاريخه ففي المطلب الأول سنتناول ماهية التضخم وفي المطلب الثاني سنتناول تاريخ التضخم في دولة الإمارات.

المطلب الأول

مفهوم مشكلة التضخم الاقتصادي

إن مصطلح التضخم ليس له معنى واحد عند الاقتصاديين، حيث تعددت المفاهيم والشروحات واختلفت نظرا لاختلاف الزمن الذي كان موجود فيه، وكل من العلماء حسب قصده، وكان يقصد بالتضخم في المرحلة ما بين الحربين العالميتين لدى معظم الدول بأنه هو: اصدار النقود بصفة مطلقة بغض النظر إلى وجود عوامل اخرى كالتغطية لهذه النقود الصادرة، أما فيما بعد فتغير هذا المفهوم حيث أصبح المقصود منه هو فائض النقد على فائض السلع والخدمات وهذا يعود إلى من اتجه لهذا المعنى قد تأثروا بالمفاهيم والنظريات في ذلك الوقت[1].

- **تعريف التضخم:**

تعتبر ظاهرة التضخم من الظواهر المتعددة الجوانب والاتجاهات، حيث تطرقت لها الكثير من المدارس، لذا فإن مفهوم التضخم مهمة صعبة لأن فيه الكثير من الغموض والمتناقضات[2]، ومع ذلك فإن المفهوم المنتشر بين معظم العلماء هو: الارتفاع غير الطبيعي للأسعار ولهذا

(1) غازي، عناية، التضخم المالي، الاسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعي، 2000، ص9.
(2) السعيد، جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، التحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، 2000، ص357.

عندما يستعمل مصطلح التضخم دون الاشارة إلى ظاهرة أو حالة معينة فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار [1].

وقد عرف جونسون التضخم بأنه الارتفاع المؤكد في الأسعار، وقد اعتبر هذا المفهوم أبسط المفاهيم بسبب المشكلات التي تنشأ عند وضعه على مستوى التطبيق، ويرى أن الارتفاع في الأسعار ليس بالضرورة تضخماً، فقد يكون ناتجا عن المثيرات التنافسية للاقتصاد مثل عجز في المحاصيل الزراعية وارتفاع الأسعار نتيجة لذلك أو حركية في الاقتصاد ونحو التوسيع في الاستخدام مما يؤدي إلى حدوث ارتفاع في الأسعار نظرا للطلب المتزايد على السلع والاستخدام في عنصر العمل وبهذا لا يعتبر مما سبق تضخماً [2].

وذكر العالم بال ball إن مسألة تعريف التضخم قد تتعقد بسبب عدم الوضوح في جوهر " المصطلح نفسه، إذ قد تساعد في بعض الاحيان في تأثير مستويات الدخل النقدي اضافة إلى مستويات الأسعار، وتختلف مفاهيم التضخم لصعوبة تحديد الوضع الاقتصادي السائد، ففي الوضع الانكماشي ينخفض الدخل النقدي ويرتفع حجم البطالة ومع ذلك فإن الأسعار تبقى ثابتة، وتعد هذه الحالة الانكماشية ليست حالة عكسية للتضخم لأن الحالة التضخمية هي التي يرتفع فيها الدخل النقدي. ويعرف بيجوPigou التضخم انه يكون موجوداً عندما يكون الدخل النقدي في حالة توسع حيث تتجاوز نسبة الدخل الحقيقي الناتج عن الأنشطة الاقتصادية أو أنه ذلك الجزء من زيادة الاسعار الناتجة عن تدخل الحكومة في النقود [3].

ويمثل كل تعريف من التعريفات الثلاثة السابقة النموذج الساكن كما يراها «إي نزيغ» لأنها تتميز بضيق الأفق والبساطة؛ وذلك لعدم وجود تأثير بين السبب والمؤشر ومن ثم يتضح

(1) غازي، عناية، التضخم المالي، الاسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعي، مرجع سابق، 2000، ص9.

(2) سعيد، الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2016، ص182.

(3) سعيد، الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، المرجع السابق، ص182.

ضرورة التعريف الديناميكي من خلال تخطي العلاقة الساكنة بين العوامل المتعددة للحركة الحلزونية للنقد للوصول إلى اتجاه الحركة.

أما فلمنج Fleming فيتفق مع غيره بأن تعريف التضخم هو المعدل المتغير للمستوى العام للأسعار في اقتصاد ما، أي هو التغير المناسب في المستوى العام للأسعار [1].

ويعرف غروت growth التضخم بأنه هو الذي تكون فيه الأسعار متزايدة بسرعة لمدة معينة، ومع ذلك ترى التعاريف الحديثة للتضخم بأنه ظاهرة نقدية بحتة وحدوثه نتيجة التوسع في عرض النقد بما يزيد عن الاحتياجات الاعتيادية، فنجد أن "ها وتري" يعرف التضخم بأنه اصدار كمية كبيرة من العملة تزيد عن الحجم المادي للسلع والخدمات، أما فريدمان "Friedman" "فيرى بأن التضخم عبارة عن الارتفاع المستمر في الأسعار ويؤكد بأن التضخم ظاهرة نقدية [2].

ومن أجل معرفة المزيد عن التضخم وتعميق فهمنا له، يجب علينا تصنيف التعريفات الخاصة بالظاهرة إلى معيارين:

1. **التعريفات الخاصة بأسباب نشأة التضخم:**

وتنقسم هذه التعريفات لما يلي:

أ- تعريف التضخم على أساس نظرية كمية النقود: تفسر المدرسة النقدية التضخم على أنه مذهبا نقديا حيث يرى الاقتصاديون الكلاسيكيون بأنه ظاهرة نقدية تعود في أسباب نشأتها إلى عوامل نقدية ومالية بحتة [3]. وفقاً لهذا؛ فالتضخم يعني كل زيادة في كمية النقد المتداول ستؤدي حتما إلى زيادة في المستوى العام للأسعار، حيث أن

(1) سعيد، الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، مرجع سابق ص182.
(2) سعيد، الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، المرجع السابق، ص183.
(3) غازي، عناية، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخيم المالي، بيروت، دار الجبل، 1990، ص 24.

هذا التعريف يوضح أن الزيادة في كمية النقد المتداول هي السبب في حدوث ظاهرة التضخم. [1]

ب- تعريف التضخم وفقاً لنظرية التدخل والانفاق: ترى هذه النظرية بأن التضخم يعرف بأنه الزيادة في معدل الانفاق والدخل، فزيادة الانفاق النقدي وبالتالي ازدياد الدخل النقدي يسبب زيادة في ارتفاع الأسعار وتضخمها على فرض بقاء كمية السلع المتواجدة في حالة ثبات.

ج- تعريف التضخم على أساس نظرية العرض والطلب: وفقاً لهذه النظرية فالتضخم يكون نتيجة عدم التوزان ما بين العرض والطلب، وقام بعض الاقتصاديين بتعريف وتحليل التضخم بناءً على القوى التي تحكم هذه العلاقة، فعرف التضخم بأنه زيادة في الطلب على العرض تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

2. **التعريفات الخاصة بمظاهر وخصائص التضخم:**

يرى أصحاب هذا المعيار بأن تعريف التضخم يعتمد بشكل أساسي على الخصائص والآثار الناتجة عنه وأهمها ارتفاعات الأسعار ومن هؤلاء الاقتصاديين: مارشال، روبنس، فلامان، كلوز وغيرهم. فيعرف التضخم «روبنس» بأنه ارتفاع غير منظم للأسعار، ويعرفه «مارشال» بأنه ارتفاع الأسعار، بينما يعرفه «فلامان» أنه حركة الارتفاع العامة للأسعار، أما كلوز فيعرفه أنه الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع. و يعتقد الكثير من العلماء المتخصصين في المالية والاقتصاد، أن التضخم هو الارتفاع في الأسعار حتى أصبح هذا المفهوم شائعاً بين معظم الناس، ويتطلب بعضهم في هذا المفهوم الاستمرارية والدوام في الارتفاع، ولهذا السبب لا يمكن الارتفاع المؤقت أو المنقطع أن نسميه تضخماً، ومن بين هؤلاء العلماء «كاردينالي» حيث قال بأنه «الارتفاع

(1) غازي، عناية، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخيم المالي، المرجع السابق، ص183.

المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار أو معدل الأسعار « وبدوره G. olive عرف التضخم أنه "الارتفاع في المستوى العام للأسعار وليس ارتفاع أسعار بعض السلع (ارتفاع يولد ارتفاعات اخرى)[1].

ونلخص مما سبق إلى أن **التضخم الاقتصادي:** هو ظهور تغير نسبي في المستوى العام للأسعار بناءً على استخدام مؤشر أسعار المستهلك. لأنه يساعد في توضيح المعروض من الخدمات والسلع سواء كانت مستوردة أو منتجة محلياً، والتضخم الاقتصادي يعرف بأنه زيادة مستمرة في أسعار الخدمات والسلع، وعجزت الجهات الحكومية في فرض ضوابط لزيادة العرض أو الطلب أو زيادة التكاليف.

(1) ضياء، الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 214.

المطلب الثاني

تاريخ التضخم في دولة الإمارات

يعد اقتصاد دولة الإمارات قوي ومتين وتم تأسيسه على أسس وقواعد سليمة؛ إلا أن معدلات التضخم المرتفعة في السوق المحلي تمثل تحدياً كبيراً يواجه مسيرة النهضة الاقتصادية التي تعيشها الدولة، كما أن الحد من ارتفاع الأسعار سيبقى مسؤولية مشتركة بين القطاع العام بشقيه الاقتصادي والتشريعي والقطاع الخاص.

وأيضاً فإن القطاع الخاص يلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية في الدولة من حيث إنتاج وتوزيع السلع والخدمات وبذلك فإن القطاع الخاص بإمكانه الحد من التضخم بزيادة إنتاج السلع والخدمات لزيادة المعروض منها لمقابلة فائض الطلب من خلال توجيه الاستثمار الخاص نحو الأنشطة الاقتصادية التي تتصف بارتفاع الطلب عليها كذلك يمكن أن يعمل القطاع الخاص على خفض تكاليف الإنتاج ومن ثم التأثير على مستويات الأسعار وذلك من خلال العمل على رفع الكفاءة الإنتاجية وتبني أساليب إنتاج إدارية تحفز زيادة الإنتاجية وكذلك تعزيز التدريب الذي يرفع من إنتاجية القوى العاملة. وتعد التطورات الاقتصادية التي شهدتها دولة الإمارات في أعقاب الارتفاع الكبير لأسعار النفط خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك بهدفين: الأول يتمثل في تسليط الضوء على التحديات التي تواجه تلك الدول والتي قد تؤثر على آفاقها المستقبلية، بينما يتمثل الثاني في محاولة التعرف على العوامل والمتغيرات التي يمكن أن تؤثر بدرجة كبيرة على معدلات التضخم، وذلك بغية استخدامها في صياغة النموذج التطبيقي لتحليل كيفية تأثير تلك العوامل على التضخم[1].

وبالرغم من عائدات البترول الضخمة، فقد كان الارتفاع في أسعار الصرف الحقيقية

(1) عادل، غانم، التضخم أحد معوقات النمو الاقتصادي وتعبئة المدخرات في المؤسسات التمويلية، 1997، ص 76.

مقابل الدولار محدودا وذلك نتيجة إتباع نظام أسعار الصرف الثابتة في تلك الدول، الأمر الذي يعكس أيضا تدخلا قويا من قبل السلطات النقدية في أسواق العملات الأجنبية لمقاومة الارتفاع في أسعار الصرف الاسمية. ونتيجة لذلك، شهدت أسعار الصرف الفعلية الاسمية تدهورا محدودا خلال العام 2005. [1]

وطالما أن الدولة تعتبر مصدراً رئيسياً للطاقة على مستوى العالم، فإن تأثير ارتفاع أسعار الوقود على الأسعار المحلية لم يكن كبيراً، كما أنها لم تكن تحت ضغوط لزيادة تلك الأسعار في وقت تشهد فيه عائدات النفط وفائض الموازنة نمواً عالياً. ومن المؤكد أن ذلك الإجراء قد ساعد كثيراً في احتواء التضخم والحد من تأثيراته السلبية على الأنشطة غير النفطية في تلك الدول. وعليه، فقد كانت معدلات التضخم مستقرة إلى حد كبير على مدى السنوات القليلة الماضية، إلا أن هنالك شكوك حول استمرار هذه السياسة التي تعني دعماً ضمنياً للوقود في ظل مطالبة المؤسسات المالية العالمية لمزيد من إجراءات الإصلاح الهيكلي بخاصة في مجال تسعير الكهرباء والمياه والمنتجات النفطية على أساس أسعار السوق، الأمر الذي من المحتمل أن يؤدي إلى ارتفاع في مؤشر أسعار المستهلك بطريقة مباشرة وكذلك بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على تكلفة الإنتاج. [2]

بالرغم من ذلك، فإن استمرار الأسعار العالية للنفط والتدفقات الكبيرة في عائداته ستشكل ضغوطات كبيرة لارتفاع أسعار الصرف الفعلية الحقيقية، إما من خلال الارتفاع في أسعار الصرف الاسمية أو من خلال التضخم. وطالما أن التضخم له آثار سلبية متعددة، فإن من الأفضل أن يتكيف سعر الصرف الفعلي الحقيقي من خلال الارتفاع في أسعار الصرف الاسمية. يتضح من ذلك أن عدم مرونة أسعار الصرف الاسمية في التكيف إلى أعلى بسبب إتباع نظام أسعار الصرف الثابتة (أو بسبب الجهود التي تبذل للحد من

(1) هبة، عبد المنعم، الاداء الاقتصادي في الدول العربية، 2012، ص 34.

(2) ندوة الامن الغذائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، التحديات والحلول، 2009، ص 23.

ارتفاعها مقابل الدولار من خلال التدخلات الكبيرة في أسواق النقد الأجنبي) قد تكون سببا قويا لتراكم الضغوطات التضخمية في تلك الاقتصاديات.وبالرغم من معدلات البطالة العالية بسبب المعدلات العالية للنمو السكاني وكثافة قطاع إنتاج البترول في رأس المال والتقنية العالية، حيث يرجع السبب الرئيسي في انخفاض الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بصفة أساسية إلى القيود التي فرضت لكبت الإنفاق على الأجور [1].

وقد شهدت أسواق الأسهم والأوراق المالية ارتفاعاً كبيراً مدعوماً بالنمو القوي وتوافر السيولة وإجراءات الإصلاح الاقتصادي التي تشهدها المنطقة. وذلك بسبب عوامل متعددة لتعزيز الطلب على الأسهم، والتي تمثلت أهمها في أسعار الفائدة المتدنية، والسيولة التي تراكمت من عائدات النفط، وإعادة الأموال التي كانت تستثمر بالخارج، إضافة إلى خصخصة بعض المؤسسات التي تمتلكها الدولة. ونتيجة لذلك ارتفعت أسواق الأسهم خلال الثلاث سنوات الماضية في تلك الدول حيث كانت انسيابيات النقد الأجنبي هي الأكبر في الإقليم، كما تدل المؤشرات إلى أن أسواق العقارات في هذه الدول قد شهدت هي الأخرى ازدهاراً كبيراً. وبافتراض أن الأسعار العالمية للنفط ستنخفض بصورة تدريجية، فإن من المتوقع أن يستمر الوضع الاقتصادي والمالي القوي على ما هو عليه خلال المدى المتوسط[2].

واستنادا إلى ما سبق، يمكن القول إن دولة الإمارات العربية المتحدة قد تواجه عدداً من التحديات المستقبلية:

أولا: أن إدارة إيرادات النفط تمثل التحدي الأكبر في ضوء الشكوك التي تحيط بأسعار النفط المستقبلية.

(1) خالد، المشعل، أثر العجز في الموازنة على معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي، 1412، ص 56.
(2) محمود، عبد الفضيل، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي، 1982، ص 55.

ثانيا: أن السيولة الكبيرة للنقد الأجنبي قد تؤدي إلى تعقيد إدارة السياسة النقدية. مما يؤدي إلى مواجهة تلك الدول مصاعب تتعلق باحتواء النمو في عرض النقود بتعريفه الواسع، مما يؤثر سلباً على معدلات التضخم. مما عليه سيصبح التنسيق بين السلطات المالية والنقدية ضروري للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

ثالثا: وعلى ضوء موقفها المالي المتميز، يتعين زيادة الانفاق النوعي لتعزيز النمو الاقتصادي في المدى المتوسط، الأمر الذي قد يلقى بظلاله على معدلات التضخم.

ومهما كانت طبيعة العوامل التي أدت إلى ذلك، فإن ظاهرة التضخم عند هذا المستوى تشكل خطورة على صحة وقوة أي اقتصاد، حتى لو كان ظاهرة ضرورية لأي اقتصاد يشهد نمواً وازدهاراً سريعين كما هو الحال في اقتصاد الإمارات حالياً، لكن انحرافه عن المستوى المقبول يجعله "ضربة خطيرة للنمو". وذلك للأسباب التالية:

أولاً: يعني تقويض النمو الحقيقي في الاقتصاد.

ثانياً: إضعاف ثقة المستهلك والمدخرات والمستثمر.

ثالثًا: إشاعة الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي والاختناقات الناتجة عن تدهور مستويات المعيشة لقطاعات كبيرة من المجتمع.

وهذا هو السبب في أن الدول التي تهتم بصحة اقتصاداتها تضع مكافحة التضخم في أولوياتها الاقتصادية والمالية والنقدية بشتى الوسائل والأدوات. حيث يبدو أن معدل التضخم السنوي البالغ 10٪ أو أكثر يقتطع ببساطة عشر نقاط مئوية أو أكثر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة كبيرة لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة. يعني هذا المعدل أيضًا أن الزيادة في تكاليف المعيشة ستفقد جزءًا مهمًا من الاقتصاد. على هذا الأساس، فإن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المرتفعة جدًا التي تأتي معها البيانات الرسمية غالبًا قد لا

تعني حقًا نموًا اقتصاديًا حقيقيًا إذا كان هذا لا يعني حدوث تراجع في الاقتصاد. ومن الطبيعي أن يثير الارتفاع الحالي في معدل التضخم في الإمارات مشكلة واسعة على جميع المستويات، مما يضطر صناع القرار إلى بذل كل ما في وسعهم للحد من هذه الظاهرة ومكافحتها. من خلال اتخاذ مجموعة واسعة من الحلول العاجلة التي يعتقدون أنها ضرورية لمكافحة هذه الظاهرة.

والتصدي لظاهرة التضخم في الإمارات أمر مهم ودقيق للغاية، إذ يجب أن ينتج عنه اتخاذ إجراءات دقيقة مدروسة لمواجهة هذه الظاهرة. ويجب أولاً أن نفهم أن التضخم في الإمارات ليس نتيجة عامل واحد تكفي معالجته للقضاء بسرعة على هذه الظاهرة الخطيرة. بل هو ناتج عن مجموعة معقدة من العوامل التي تختلف في دورها وتأثيرها. من ظروف موضوعية لا يمكن السيطرة عليها بالإضافة إلى العوامل التي جعلت التضخم ظاهرة عالمية تشكو منها دول كثيرة. وتشير النتائج التطبيقية الأولية إلى أن التضخم المحلي يتأثر بدرجة كبيرة بالتضخم العالمي، إذ أن قيمة ذلك المتغير موجبة وعالية وذات حسبة إحصائية كبيرة، وذلك بسبب درجة الاعتماد العالية للإمارات على الواردات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية على حد سواء. من ناحية أخرى، بالرغم من أن مؤشرات النمو الاقتصادي سالبة، إلا أنها ليست ذات حسبة إحصائية مما يشير إلى عدم أهمية ذلك المتغير في التضخم المحلي. ويرجع السبب في ذلك إلى التركيبة الهيكلية لاقتصاديات لتلك الدول، والتي تشير إلى اعتمادها على النفط بدرجة عالية. أما النمو في عرض النقود فقد كان الأكبر في تأثيره على التضخم المحلي، تليه الإيرادات الحكومية، والتي يشكل النفط الجزء الأكبر منها.

وعليه، فإن تحقيق مزيد من الاستقرار الاقتصادي بدولة الإمارات يتطلب تنويع اقتصاديات تلك الدولة بالتوسع في الأنشطة غير النفطية وذلك بهدف تقليص الاعتماد الكبير على النفط، الذي يسبب التذبذبات في أسعاره العالمية وإيراداته مصادر

محتملة لعدم الاستقرار الاقتصادي، وكذلك بهدف تقليص الاعتماد الكبير على واردات السلع الاستهلاكية خاصة ومن ثم تأثيرات التضخم المستورد على التضخم المحلي كذلك، تتضمن السياسة الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي التحكم في عرض النقود بحيث تتوافق معدلات نموه الحقيقية مع معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى إتباع سياسة لسعر الصرف أكثر مرونة في ظل تزايد عائدات النفط وذلك بهدف التقليل من الضغوطات التضخمية لتحقيق مزيد من الاستقرار الاقتصادي.[1]

(1) محمود، عبد الفضيل، 1982، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي، مرجع سابق، ص 55.

الفصل الأول

أسباب ظاهرة التضخم وتفسيرها وأنواعها وطرق قياسها

المبحث الأول

الظواهر التضخمية وتفسيرها

يعتبر التضخم من بين أهم المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي عانت ومازالت تعاني منها كافة دول العالم النامية أو المتقدمة على حد سواء، مما يجعل منها مسألة ترتبط بكثير من الدراسات والأبحاث اضافة انها تندرج ضمن المرتكزات الأساسية التي تبني عليها السياسات الاقتصادية والبرامج الحكومية وتشكل هدفاً من أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

وما يزيد الاهتمام بهذه الظاهرة خاصة من طرف صناع القرار والباحثين الاقتصاديين أنها تحدث اختلالا اقتصاديا يؤدي إلى فقدان التوازن بين مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية بصفة مباشرة أو غير مباشرة باعتبارها ظاهرة ديناميكية تحدث في قطاع معين وبسبب معين ناتج عن تفاعل عوامل نقدية وحقيقية وهيكلية سرعان ما تتعدى آثارها الاقتصادية والاجتماعية إلى بقية القطاعات الأخرى خلال فترة زمنية معينة ومن ثم إلى الاقتصاد الوطني ككل كنتيجة للعملية التراكمية لهذه الظاهرة.

ومن أجل الاحاطة بمختلف جوانب هذا الموضوع، سوف يتطرق الباحث من خلال هذا الفصل إلى أنواعه ومؤشراته، والنظريات المفسرة له وأهم الأسباب المؤدية له.

المطلب الأول: أنواع التضخم

يعتبر التضخم من المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي يعاني منها العالم في الوقت الراهن، نظرا لما يخلفه من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني ومن آفات اجتماعية، إلا أن درجة هذه الأخيرة تتفاوت حسب شكل الظاهرة ونوعها. وبالرغم من الاهتمام النصب على هذه الظاهرة إلا أن هناك جدلا كبيرا حول إعطائها مفهوما شاملا لها، وهذا ما ولد كنتيجة طبيعية تعدد واختلاف الأنواع والأشكال حسب المعايير التالية:[1]

1. تحكم الدولة في جهاز الأسعار.
2. مدى حدة الضغط التضخمي.
3. طبيعة القطاعات الاقتصادية.
4. المصادر والأسباب والظروف المساعدة.

1. حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار:

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية مدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار، ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها، حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاث أنواع من الاتجاهات التضخمية. [2]

(1) إبراهيم، العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية، مؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2011، 52

(2) إبراهيم، الدعمة، التنمية البشرية، النمو الاقتصادي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2012، 56.

الأول: التضخم المكبوت (الكامن):

لقد أثبتت التجارب التي مر بها الكثير من الدول إمكانية ظهور حالات تخضع فيها الأسعار لضغط تضخمي ومع ذلك تحتفظ على استقرارها، نتيجة لاتخاذ سياسات تقضي بتجميد الأسعار والحد من زيادتها، لذلك يميل الكثير من الاقتصاديين إلى تعريف مثل هذه الحالات بأنها ظواهر تضخمية مكبوتة رغم ثبات الأسعار. [1]

ومن بين السياسات والإجراءات التي تتخذها الحكومة للحد من تفشي هذا النوع من التضخم، وضع قيود وضوابط تحد من الإنفاق الكلي، وأيضا الرقابة على الصرف، وتحقيق فائض في الميزانية، وتطبيق نظام البيع بالبطاقات... إلخ، لكن سرعان ما تضطر الدولة لسحب هذه الإجراءات تحت ضغط قوى التضخم فترتفع الأسعار، كما حدث في كثير من الدول خاصة تلك التي تدعم الأسعار. وقد تخضع بعض الأسعار للرقابة في حين ترك الأخرى حرة أو تكون الرقابة عليها غير محكمة، فترتفع الأسعار بمستويات مختلفة في الأسواق، لذلك يمكن القول إن الرقابة على الأسعار سواء كانت عامة أو خاصة لا تستبعد فائضا في الطلب، ولكنها تعطل آثاره لفترة من الوقت، لحين يمكن أن تتجمع كمية نقدية كبيرة تتحول في وقت لاحق إلى قوة شرائية فعالة إضافية [2].

وأحيانا تكون الظروف الاقتصادية والسياسية هي المجبرة للدولة على وضع إجراءات تحافظ بهما على الأسعار، فمثلاً في أوقات الحروب تلجأ الحكومة إلى إغلاق أوجه الإنفاق، وتعمد إلى التقنين بتطبيق نظام الحصص للأفراد، كما حصل في بريطانيا ما بين 1938 و1950 [3].

---

(1) أحمد، هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية ،2014، ص4.

(2) أسامة محمد الغوالي، ومجدي محمد شهاب، مبادئ النقود والبنوك، بيروت، دار الجامعية، 2012، ص25.

(3) أحمد، هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية ،2014، ص4.

وبالرغم أن هذه السياسات تحافظ على الأسعار ولو بشكل مؤقت، إلا أنها لم تسلم من الانتقادات الموجهة إليها، وقد شجع اللجوء إلى السوق السوداء، وقد تؤدي إلى تخفيض الإنتاج.

الثاني: التضخم المكشوف (المفتوح)

بعكس النوع السابق فإن التضخم المكشوف يعين انطلاق الأسعار نحو الارتفاع دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد منه، أو التأثير فيه. وإلى جانب موقف الدولة السلبي فقد تتدخل عوامل أخرى في رفع المستويات العامة في الأسعار، ومنها الظروف السائدة في بعض القطاعات الاقتصادية، وكذلك العوامل النفسية للأفراد من بائعين ومشترين، الشيء الذي يسمح للقوى التضخمية من ممارسة ضغوطها نتيجة إما لزيادة الطلب على السلع والخدمات، أو زيادة تكاليف حجم الإنتاج، أو زيادة الكتلة النقدية.

الثالث: حسب مدى حدة الضغط التضخمي:

يمكن تقسيم التضخم حيث حدته ودرجة قوته إلى [1]:

1. **التضخم الزاحف (التدريجي):** ويتصف بارتفاع بطيء في الأسعار في حدود 2% سنويا، حتى خلال يكون فيها الطلب الكلي معتدلا، وبالتالي يمكن حصول ارتفاع نسبيا على المدى الطويل قد لا يصل إلى 15% خلال عشر سنوات، كما حدث في الأرجنتين والبرازيل خلال الفترة 1970-1980م، لذلك هناك من يسمى هذا النوع بالتدريجي أو المعتدل، ويتميز بجملة من الخصائص منها على سبيل الحصر:[2]

- **النسبية**: وهي زيادة دائمة ومتتالية في الأسعار بمعدلات حقيقية لا تتطور بشكل سريع.

(1) اسامة محمد الغوالي، مجدي محمد شهاب، مبادئ النقود والبنوك، بيروت، دار الجامعية، 2012، ص25.
(2) اسماعيل، هاشم، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، مصر ،2016، ص21.

وعليه فأن ارتفاع الأسعار بهذا الشكل يتقبله الأفراد لأنه يأتي بدفعات بسيطة وتدريجية، مما يجعل من التضخم أمرا عاديا وظاهرة عامة في كافة الدول الصناعية، لأن ثبات وتخفيض الأسعار لا يحفز على النمو في الاقتصاد.

2. **التضخم الجامح (المفرط):** يحدث عندما تتزايد الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة قصيرة من الزمن، تصل فيها إلى حدود 50% أو 60% سنويا، وحتى أكثر من ذلك. لأجل هذا يمكن اعتبار هذا النوع أشد الأشكال ضررا وأثارا على الاقتصاد الوطني، حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة للأسعار دون توقف، وتزداد سرعة تداول النقود، مما يصعب على السلطات التحكم في الوضع، فتفقد النقود قوتها الشرائية، وقيمتها كوسيط للتبادل، وخاصيتها كمستودع للقيمة، مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها، واستثمارها في قطاعات غير إنتاجية ممددة للثروة، مثل الأراضي، المباني، الأجهزة الكهربائية والسيارات، أو يتجهون لشراء الأسهم والسندات.[1]

وفي حالة استمرار الوضع السابق، فإن ذلك يؤدي إلى انهيار النظام النقدي، وتفقد فيه الدولة مواردها من الاحتياطات والعملات الأجنبية، وأفضل وسيلة لعلاج هذه الظاهرة هي التخلص من هذه النقود المتداولة بإلغائها واستبدالها بعملة جديدة. بالإضافة إلى التضخم الجامح والزاحف فإن هناك أنواع أخرى متوسطة الحدة والقوة، وتكون آثارها أقل خطورة على الاقتصاد مما هي عليه حالة الجموح، بحيث لا يصل الأمر إلى درجة فقدان الثقة تماما بالنقد المتداول، ومن بين هذا الأنواع.[2]

---

(1) عزوز، على، محاضرات في النظريات والسياسات المالية النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016، ص85.

(2) VIKESH GOKAL، SUBRINA HANIF، RELATIONSHIP BETWEEN INFLATION AND ECONOMIC GROWTH، ECONOMICS DEPARTMENT، RESERVE BANK OF FIJI، SUVA FIJI، WORKING PAPER، 04/2004. P71.

1. **التضخم الماشي:** عندما يكون الارتفاع المستمر للأسعار في حدود 5 إلى 10 % سنويا، ويجب الحد من هذا النوع لأنه يوجد شيء من الخطورة، بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة.

2 -**التضخم الراكض**: في هذا الصنف تكون نسبة ارتفاع الأسعار أكبر بكثير من سابقه، مثل حالات التضخم التي واجهتها الهند في السنوات 1993، 1979، 1974م حيث ارتفعت الأسعار بنسب 26%، 25%،19% على الترتيب الشكل الموالي يميز بين الأنواع المختلفة للتضخم حسب حدته وحسب طبيعة القطاعات الاقتصادية:

تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عنه في سوق عوامل الإنتاج.[1]

التضخم في أسواق السلع: يصنف كينز التضخم في أسواق السلع إلى صنفين:

- **التضخم السلعي**: هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

- **التضخم الرأسمالي**: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، وكنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فإن أرباحا كبيرة، تتحقق في قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

- **التضخم في أسواق عوامل الإنتاج**: أما في أسواق عوامل الإنتاج، فيفرق كينز أيضا بين نوعين من التضخم:

(1) إسماعيل، هاشم، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، مصر،2016، ص21.

- **التضخم الربحي**: يحدث هذا النوع من التضخم عندما حدد الأسعار الإدارية من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق، حيث أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو الأجور، في حين نلاحظ أن ضغط الأرباح سيكون أقل من ضغط الأجور لأن الأرباح ليست جزءا قليلا من سعر التكلفة. (1)

- **التضخم الدخلي**: يحصـل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج، ومنها أجور العمال.

وقد ورد هذا التقسيم في تحليل كينز للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار، بحيث عندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار فإن حالة من التوازن قد تحصل، وهي تتصف باستقرار في الأسعار، وفي هذه الحالة قد ينشأ النوع الأول من التضخم، وعندما تتعادل نفقة إنتاج سلع الاستثمار مع قيمة هذه السلع فإن النوع الثاني قد يحدث.

3. حسب المصادر والأسباب والظروف المساعدة:

تتحدد بعض أنواع التضخم حسب المصادر والأسباب المذكورة سابقا التي تؤدي إلى استفحاله، وحسب الظواهر والظروف الجغرافية والطبيعية المساعدة على ذلك، ونحد من خلال هذا الجانب الأنواع التالية: (2)

- **التضخم الطبيعي الاستثنائي:**

(1) عزوز، على، محاضرات في النظريات والسياسات المالية النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016، ص85.

(2) جمال حلاوة، وعلى صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص86.

وهو تضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية كالزلازل والبراكين، أو انتشار الأوبئة والأمراض، أو بسبب الفيضانات والأعاصير. الخ، فهذه الظروف وغيرها قد تكون حافزا لظهور الاتجاهات التضخمية واستفحالها، كما حدث نهاية سنة 2004 إثر الزلزال والمد البحري لتسونامي الذي أصاب دول جنوب شرق أسيا، حيث ارتفعت الأسعار إلى مستويات خيالية تصل إلى ألاف الأضعاف.

- **تضخم الطلب** [1]

هو ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات على العرض الكلي، ويحدث هذا النوع في حالة عجز الميزانية العامة للدولة، حيث يزيد إنفاق الحكومة على إيراداتها فتضطر إلى زيادة الكتلة النقدية.

- **تضخم التكاليف:**

وينشأ هذا النوع من التضخم، عندما يكون السبب في ارتفاع الأسعار هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها. إذ تؤدي الزيادة السريعة في مستويات الأجور بفضل النقابات العمالية القوية إلى ارتفاعات مستويات الأسعار عندما لا يقابل هذه الزيادة إنتاجية في العمل، في بعض القطاعات الرئيسية داخل الاقتصاد الوطني، ويفترض هذا التحليل سيادة المنافسة غير التامة في كل من سوق العمل وسوق السلع أي توفر النقابات العمالية القوية في سوق العمل، مع توفر اتحادات أرباب أعمال قوية في سوق السلع[2].

ويؤدي ارتفاع مستويات الأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأجور الاسمية، مما يدفع

---

(1) حمدي، عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة، ملتزم الطبع والنشر، القاهرة، مصر، 2015، ص85.

(2) صبحي تادرس قريصة، واحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات النقود والبنوك، ملتزم الطبع والنشر، القاهرة، مصر، 2015، ص85.

النقابات العمالية إلى التدخل عن طريق المساومة ورفع الأجور الاسمية لأعضائها لتصل بها إلى مستواها الحقيقي السابق، ومن ثم سيعمل أرباب الأعمال إلى نقل عبء الزيادة في الأجور إلى المستهلك عن طريق رفع أسعار منتجاتهم، وهكذا سيستمر معدل الأجور والأسعار بالارتفاع متسببا في حصول تضخم التكاليف: [1]

- الزيادة في الأجور الإسمية التي حصل عليها العمال بسبب قوة النقابات العمالية، دون أن يصاحب هذه الزيادة زيادة في إنتاجية العمل.

- زيادة أسعار السلع التي تحملها المستهلكون بسبب قوة اتحادات أرباب الأعمال. ويطلق مفهوم تضخم الأجور على العامل الأول الذي تسبب في انتقال دالة العرض الكلي وما نجم عنه من ارتفاع في مستويات الأجور، تمييزا له عن تضخم أرباح الذي تسبب عن العامل الثاني، أي قوة اتحادات أرباب الأعمال في نقل عبء الزيادة في الأجور إلى المستهلك. وعلى ذلك يعتبر تضخم التكاليف عبارة عن مزيج من تضخم الأجور وتضخم الأرباح.

كما يمكن أن يحصل تضخم التكاليف مع ارتفاع إنتاجية العمل ولكن عند مستوى توظيف أقل، إذ يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، مع ثبات عرض النقود، و تقليل كمية النقود لغرض المعاملات، وتنخفض القدرة الشرائية للمستهلكين ويصبح عدد السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس كمية النقود أقل من السابق، ويتحدد مستوى الإنتاج أقل من السابق، ومن ثم انخفاض المستوى المطلوب من العمال لإنتاج الكمية الجديدة، والذي بدوره سيؤدي إلى ارتفاع الناتج الحدي للعمل، استنادا إلى قانون تناقص الإنتاجية، أي كلما زاد عدد الوحدات المستخدمة من العمل كلما انخفضت إنتاجيتها، وكلما قل العدد زادت إنتاجيتها، وسيؤدي

(1) جمـــال حـــلاوة، وعلى صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص85.

انخفاض عدد العمال المستخدمين إلى استعداد أرباب العمال إلى رفع الأجور الإسمية.[1]

وفي الحقيقة فإن ليس من السهل دوما تصحيح ومعالجة التضخم الناشئ عن التكاليف. وعادة ما يصعب فصله عن التضخم بالطلب، فبارتفاع الأجور أو الأرباح يرتفع عائد الأعوان الاقتصاديين، وبالتالي يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية. وعلى العكس فارتفاع الطلب لا يمكن أن يؤثر على تكاليف الإنتاج.[2]

- **التضخم المستورد:** ويظهر هذا النوع من التضخم في البلدان الصغيرة والنامية، والتي تستورد معظم السلع والخدمات من الخارج، فنتيجة لارتفاع الأسعار في الدول المصنعة ترتفع هذه الأسعار في الدول المستوردة. ويمكن حساب نسبة التضخم المستورد كما يلي: التضخم المستورد -(قيمة الواردات قيمة الناتج الوطني الإجمالي) x التضخم العالمي. مثال: إذا افترضنا أن قيمة الواردات الدولة ما في سنة 2005م تساوي 5 بليون دولار، وأن الناتج الوطني الإجمالي يساوي 25 بليون دولار وأن التضخم العالمي يساوي 12%.

- **التضخم الذاتي**: وهو تضخم تلقائي خاص بالمجتمعات الرأسمالية، لا يرجع لعوامل فائض الطلب، إنما إلى ارتفاع معدلات الأجور بالنسبة إلى معدلات الكفاءة الإنتاجية. كما حصل هذا في الولايات المتحدة ما بين 1957م -1960م، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعات متوالية لمعدلات الأسعار والأجور دون أن يكون هناك فائض الطلب في الأسواق.

---

(1) ضياء، مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص52.

(2) روبرت، بارو، ترجمة نادر إدريس التل، محددات النمو الاقتصادي، دراسة تجريبية عبر البلدان، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 12.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

إن خطورة الآثار السابقة للتضخم على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي جعلت مختلف المدارس الفكرية تصب اهتمامها حوله الظاهرة، وتعطي كلا منها تحليلاتها وتفسيراتها لها، وفيما يلي قراءة لأهم هذه الأفكار:

التضخم في النظرية الكمية للنقود:

ظهرت النظرية الكمية للنقود نتيجة لمحاولات عديدة لتحديد العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، ويقوم مضمونها على أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس المعدل والاتجاه، وهذا طبعا بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة. [1]

ولقد لعبت النظرية الكمية النقدية دوراً رئيسياً في تفسير التقلبات في قيمة النقود، وخاصة منذ منتصف القرن 19م إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى ذلك فقد كانت محور الدراسات الفكرية التقليدية للظواهر الاقتصادية المختلفة وتحليلها وتفسير نشوئها، لاسيما الظواهر التضخمية. [2]

وبغض النظر على مدى صحة تفسيرات وادعاءات النظرية الكمية لمختلف الظواهر، إلا أن التفسير الكمي النقدي السابق للتضخم لقي توسع وانتشار في كثير من المؤلفات والمراجع الاقتصادية، ومما ساعد ذلك هو تطابق هذا التفسير مع واقع كثير من البلدان، كما حصل في ألمانيا سنة 1923م، بسبب التوسع في إصدار النقود المتداولة في الأسواق، حيث ارتفعت الأسعار حتى درجة الجموح، وهذا ما شكل آنذاك أرضية خصبة لمؤيدي النظرية الكمية في

---

(1) زينب، عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص85.

(2) عدنان، النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2012، عمان، الأردن. ص 230.

طرح أفكارهم، وهنا يصح التساؤل إلى أي مدى يمكن الاعتماد على هذه النظرية كإحدى الدعائم في تفسير الظواهر الاقتصادية وعلى رأسها التضخم. ويمكن الإجابة على هذا التساؤل بالبحث في الفروض التي ارتكزت عليها النظرية الكمية، ومدى صحتها وثباتها. [1]

1. ثبات حجم المبادلات (الحجم الحقيقي للإنتاج):

تفترض النظرية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية ليس لها علاقة بكمية النقود أو بالتغيرات التي تحدث فيها، وقد يكون مرجع ذلك إلى الفكر السائد حينها الذي يعتبر أن الاقتصاد الوطني في أي مجتمع يكون باستمرار في حالة من التوازن عند مستوى التوظيف الكامل. [2]

وتمثل هذه الفرضية إحدى مقومات ودعائم الفكر الكلاسيكي، والذي يعتقد بأن النظام الاقتصادي يملك القدرة الذاتية على التحرك بصورة تلقائية نحو مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية، وعلى ذلك فإن حجم المعاملات وفقاً للنظرية الكمية يعد بمثابة متغير خارجي، ومن ثم يعامل على أنه ثابت. [3]

---

(1) غازي، عناية، التضخم المالي، الاسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعي،2010، ص 52.

(2) محمد عبد العزيز عجمية، وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، مصدر 2013، ص 52.

(3) محمد عبد العزيز عجمية، وإيمان عطية ناصف، على عبد الوهاب نجا، «التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية»، الدار الجامعية الإبراهيمية، مصر، 2006، ص 65.

2. ثبات سرعة دوران النقود:

تفترض هذه النظرية أن سرعة دوران النقود ثابتة على الأقل في المدة القصيرة، فهي تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود، ومن ثم ينظر إليها على أساس أنها متغير خارجي. [1]

3. كمية النقود هي التي تحدد قيمتها:

تعتبر كمية النقود العامل الفعال في تحديد قيمتها (قوتها الشرائية)، فمثلا زيادة كمية النقود إلى الضعف تؤدي إلى انخفاض قوتهما الشرائية والفعال في التأثير على حركات الأسعار.

- **المستوى العام للأسعار متغير تابع**: [2]

ويتصف بالسلبية في مواجهة تغيرات كمية النقود، ومعنى ذلك أن الأثر الرئيسي لحدوث تغير في كمية النقود (المتغير المستقل) سوف يقع شاملا على مستوى الأسعار (المتغير التابع)، دون أن يؤثر على سرعة التداول أو حجم المبادلات، أي أن هذه النظرية تفترض أن المستوى العام للأسعار نتيجة وليس سببا في العوامل الأخرى، وتغيراته مرتبطة بنفس الدرجة ونفس الاتجاه مع تغيرات كمية النقود، وهذا ما يشكل تناسب طردي بين هذين المتغيرين. [3]

ويستند أصحاب هذا الرأي إلى منطق معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود إنما تعني في واقع الأمر زيادة في وسائل الدفع، فإذا كانت كمية السلع والخدمات التي تستعمل هذه النقود في تبادلها ثابتة وحيث أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما لإنفاقها على شراء السلع والخدمات

---

(1) محمد عبد المنعم، واحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والمعرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، 2010، ص 63.

(2) السعيد، جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، التحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، 2000، ص65.

(3) شهاب، محمود، اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2012.

التي تستخدم في إشباع الحاجات، فسوف يترتب على زيادة وسائل الدفع هذه (وبالضرورة) ارتفاع في الأسعار، نظرا لوجود كمية أكبر من النقود لشراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات. [1]

ويسمى هذا الشكل للنظرية بالجامد (الأكثر تطرفا)، والذي بموجبه يؤدي حدوث تغير في كمية النقود بنسبة س، إلى تغير في مستوى الأسعار بنفس الاتجاه والنسبة (س)، أي أن العلاقة بينهما تكون دائماً ثابتة ومحددة. [2]

ويؤمن بعض الاقتصاديين بشكل آخر للنظرية الكمية أقل تطرفا من سابقه، بحيث وفقا له إذا تغيرت كمية النقود فغالبا ما تتغير الأسعار أيضا، لكن دون معرفة بالمقدار، ومنها عادات المجتمع المتعلقة بالمدفوعات، درجة كثافة السكان وتوزيعهم، وانتشار المؤسسات المالية ودرجة التكامل بين المؤسسات الإنتاجية. ويلاحظ أن هذا الشكل للنظرية يقتضي إضافة فرضية ضمنية، وهي اتصاف الطلب على النقود بمرونة الوحدة وتشترط النظرية لحدوث التضخم زيادة كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي، إلا أنه في الفترة القصيرة واستنادا إلى الفروض التي قامت عليها النظرية، فإن زيادة كمية النقود تؤدي حتما إلى ارتفاع الأسعار لأن الناتج الحقيقي يكون ثابتا عند مستوى التوظف الكامل. [3]

وفي محاولة لضمان مواجهة هذه النظرية للتطورات المتجددة فقد قام أنصارها بتطويرها في بعض نواحيها، ومن بين هؤلاء الأمريكي فيشر، السويدي كاسل، هانسن، وأخيرا من قبل أنصار مدرسة شيكاغو النقدية، ومنهم فريدمان، ولقد استعان التقليديون في شرحهم لشرح النظرية الكمية وتبيان دورها في تفسير حركات الأسعار، وتحليل الظواهر التضخمية معادلة

---

(1) محمد، غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2002، ص 54.

(2) محمد، حميد اتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد الثاني، 2014، ص 256.

(3) مدحت، القريشي، «التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات» دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة 2007، ص 362.

التبادل، والتي تتضمن العناصر التي تؤلف صلب هذه النظرية.[1]

- التضخم في النظرية الكينزية:

إن ظهور كتاب « النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود» عام 1936م، قد أدى إلى إحداث تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي، حيث كان لها أثر بعيد على النظرية الاقتصادية، وتشكل إسهامات هذه النظرية إحدى أهم لبنات تطور المفاهيم الاقتصادية في عصرنا هذا، وذلك بسبب الجدل الذي أحدثته سواء من خلال أدوات التحليل الجديد، أو من خلال نقدها لأهم المبادئ الكلاسيكية المنتشرة آنذاك، كما تشكل أفكاره نقلة نوعية في فهمها وتفسيرها من خلال عمل مجموعة هامة من المتغيرات، سواء في سلوكها الذاتي أو تأثيرها على بعضها البعض، وما يهمنا في هذا الإطار هو وجهة نظر كينز التحليلية لظاهرة التضخم.[2]

- مراحل تغير الأسعار في التحليل الكنزي:

بعدما رفض كينز الأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي في مجال النقود، وسعر الفائدة والادخار والاستثمار، وقد استخدم أدوات التحليل الجزئي في الطلب والعرض على المستوى الكلي، فعنده يتحدد المستوى المتوازن للتوظيف والدخل الوطني الحقيقي بواسطة الطلب الكلي الفعال، أي عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي.[3]

حيث أن نظرية التوظيف أو الدخل الوطني الكينزية خاصة بالفترة القصيرة فإنها تقوم هي الأخرى على عدم الافتراضات منها ثبات العوامل المحددة لموقع دالة العرض الكلي، ومن ثم التغير في الطلب الكلي الناتج عن تغير عنصر أو آخر من عناصر الإنفاق الوطني (الاستثمار

---

(1) محمد، حميد اتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد الثاني، 2014، ص 256.

(2) محمد عبد العزيز عجمية، وعبد الرحمن يسوري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية وشركاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 230.

(3) محمد، غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2002، ص54.

مثلا)، ويحدد التغير في مستوى التوظيف لعوامل الإنتاج القابلة للتشغيل، وبالتالي الناتج أو الدخل الوطني، من خلال هذا يميز كينز مرحلتين رئيسيتين بالنسبة لتغير الأسعار.

- **المرحلة الأولى: الاستخدام الجزئي لعوامل الإنتاج:**

حيث يعاني الاقتصاد الرأسمالي الصناعي من تعطل في قسم من موارده الإنتاجية القابلة للتشغيل، وفي هذه الحالة عندما يزيد الإنفاق الوطن (مثلا بزيادة الحكومة إنفاقها العام) تزيد الدخول ويزيد الإنفاق على الاستهلاك، ، وقد تواجه مرونة كبيرة لعرض عوامل الإنتاج القابلة للتشغيل تعكس الزيادة المتتالية في الدخول والإنفاق نفسها في زيادة الإنتاج محدثة ارتفاعا ضئيلا في الأسعار، أي أن فائض الطلب تمتصه أساسا الزيادة في التوظف والإنتاج، ولكن مع استمرار زيادة الإنفاق، وعندما يقترب الاقتصاد من وضع التوظيف الكامل، فإن فائض الطلب لا يعبر عن نفسه في زيادة الإنتاج فقط، بل تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور، وهناك من يطلق على هذا النوع من التضخم الذي يبدأ ظهوره قبل وصول الاقتصاد الوطني مرحلة التشغيل الكامل بالتضخم الجزئي.[1]

ويؤدي هذا النوع من التضخم إلى ظهور الاختناقات التي تنتج عنه قصور في بعض عناصره ومستلزمات الإنتاج في بعض الأنشطة عن مواكبة الطلب المتزايد عليها، وبسبب الضغوط التي تمارسها نقابات العمال على أصحاب الأعمال.

- **المرحلة الثانية: مرحلة الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج:**

حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد في تشغيلها، وهنا إذا افترضنا حدوث زيادة في الطلب الكلي، فإن هذه الزيادة لا تنجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات، حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر، فالزيادة

(1) روبرت، بارو، ترجمة نادر إدريس التل، محددات النمو الاقتصادي، دراسة تجريبية عبر البلدان، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص12.

في الطلب الكلي عند المستوى الثابت للناتج الوطني و تخلق فائض طلب يعكس نفسه انعكاسا كاملا في رفع الأسعار، ويستمر الارتفاع في الأسعار طالما استمر وجود قوي تضخمية متمثلة في فائض طلب يدفع بها إلى الأعلى ، وهو نفسه التضخم الناشئ عن جذب الطلب (تضخم الطلب) المشار إليه في أنواع التضخم، ويرفض كينز العلاقة الوثيقة بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار، وقد أكد على أهمية سرعة التداول الداخلية، إذ يمكن أن تؤدي زيادتهما إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حتى وإن لم يرتفع عرض النقود، وقد ترتفع الأسعار بشكل حاد بسبب الزيادة الكبيرة والسريعة في سرعة دوران الدخل الذي ينجم عن انخفاض كبير في التفضيل النقدي للأفراد.

- **النظرية المعاصرة لكمية النقود:**

أعادت المدرسة النقدية الحديثة لشيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان النظرية الكمية إلى الحياة، وذلك بصياغتها في صورة حديثة تختلف عن النظرية الكينزية من حيث اعتمادها في كشف الحقائق على التجارب والخبرات بفترات تتعدى القرن، وأصبح أنصار هذه المدرسة يشكلون قوة ذات نفوذ لا متناهي، ليس فقط في عالم الفكر والتحليل النقدي، بل أيضا في محال تحديد السياسات الاقتصادية عموما والنقدية خصوصا في كل من الولايات المتحدة تحت رئاسة رونالد ريجان، وفي بريطانيا تحت زعامة مارجريت تاتشر، وذلك في مجال ما تصفه هذه النظرية من علاج لمكافحة التضخم.[1]

وسبب رواج وانتشار النظرية الكمية المعاصرة لكمية النقود ليس فقط للمساهمات الأكاديمية المتقدمة التي حمل لوائها فريدمان وأعضاء مدرسته، بل أيضا للمناخ الاقتصادي الذي ساد اقتصاديات الدول الغربية في السبعينات من القرن الماضي، فانتشار ظاهرة التضخم الركودي حيث صاحب الارتفاع المتواصل للأسعار تزايد معدلات البطالة، وهي ظاهرة تناقض العلاقة

(1) سهير، معتوق، النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، القاهرة، الدار المصرية للكتاب، 2016، ص 52.

بين الأجور والأسعار وبين مستويات البطالة التي يعبر عنها فيلبس، وأيضا عجز سياسات مكافحة التضخم التي تنصح بهما النظرية الكينزية، في ظل تلك الظروف غير المألوفة أخذت لأفكار النقديين تثير الاهتمام وتلقى قبولا لدى الكثير من واضعي سياسات مكافحة التضخم.

المبحث الثاني

أسباب مشكلة التضخم وطرق قياسها

تعد ظاهرة التضخم تعتبر من أهم المشاكل الاقتصادية التي تسعى جميع دول العالم إلى الحد من آثارها التي تنعكس سلبا على اقتصاداتها ومجتمعاتها، مما يؤدي إلى حدوث اختلالات على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، الذي تجعلها الحكومات والسلطات النقدية من ضمن أهم الأهداف التي تقوم عليها سياساتها الاقتصادية الكلية بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن من خلال ضمان استقرار المستوى العام للأسعار، لذلك يعتبر التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية والنقدية التي تعكس قوة الأداء الاقتصادي للبلد. [1]

على هذا الأساس فقد سعت النظريات والمدارس الاقتصادية بما في ذلك النظم الاقتصادية إلى تفسير هذه الظاهرة من الناحية النظرية و محاولة تمثيلها على شكل نماذج قياسية لفهم الآليات التي تسبب هذه الظاهرة وأهم العوامل المؤثرة فيها، التي يمكن أن تحد أو تعزز من نموها، وقد اختلفت هذه المدارس في تفسيرها لهذه الظاهرة باختلاف ظهور وظروف نشأة هذه النظريات في حد ذاتها، وقد أصبح هذا الاختلاف واضحا ابتداء من ظهور النظرية الكلاسيكية بزعامة آدم سميث و التي أوضحت أن التضخم ما هو إلا ظاهرة نقدية بحتة ترجع إلى زيادة المعروض النقدي لا يمكن معالجتها إلا من خلال سياسة واحدة و هي السياسة النقدية، لتظهر بعدها نظريات و مدارس معارضة لهذه الأفكار وأخرى مؤدية لها. [2]

---

(1) محمد، حميد اتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد الثاني، 2014، ص 256.

(2) هوشيار، معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2015، ص 52.

المطلب الأول

الأسباب المؤدية إلى ظاهرة التضخم

قد أصبح الآن واضحاً أن ارتفاع الأسعار لا يمثل سببا للتضخم، ولكن يمثل نتيجة طبيعية له، ولقد ظهرت آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم وإرجاع أسبابه لعوامل متعددة يمكن إجمالها في عدة أسباب:[1]

1. زيادة الطلب الكلي (تضخم الطلب):

تحاول أغلب النظريات الحديثة تفسير التضخم بوجود إفراط في الطلب على السلع والخدمات، أي زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى معين من الأسعار، ويستند هذا التفسير إلى قوانين العرض والطلب، حيث أن السلعة يتحدد سعرها عند تعادل الطلب عليها مع المعروض منها، فإذا حدث إفراط في الطلب لسبب ما مع بقاء العرض على حاله (أو زاد بنسبة أقل) يرتفع سعر هذه السلعة. ومع كل ارتفاع في السعر يتناقص الفرق بين العرض والطلب حتى يتلاشى، ومن هذه القاعدة البسيطة التي تفسر ديناميكية تكوين السعر في سوق سلعة معينة، يمكن تعميمها على مجموعة أسواق السلع والخدمات التي يتعامل بها المجتمع، فكما أن إفراط الطلب على سلعة واحدة يؤدي إلى رفع سعرها، فإن إفراط الطلب على جميع السلع والخدمات أو الجزء الأكبر منها يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا ما يسمى بتضخم الطلب. [2]

ويحدث هذا الاختلال نتيجة لزيادة الكتلة النقدية المتداولة، عندما يكون هناك حالة عجز

---

(1) وديع، طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب،2012، ص 58.

(2) بغداد، ربان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012-2013، ص 523.

في الميزانية العامة للدولة، حيث يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات، فتضطر الدولة إلى إصدار وطبع المزيد من النقود بواسطة البنك المركزي، فتزداد الكتلة النقدية المتداولة دون أن تقابلها زيادة في الإنتاج مما ينعكس على الطلب على السلع والخدمات مع ثبات العرض، وخاصة في حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، ويمكن أن يحدث تضخم الطلب أيضا نتيجة توسع البنوك التجارية في العمليات الائتمانية وعملية خلق النقود. ولمعالجة هذا النوع من التضخم تستخدم أدوات السياسة المالية والنقدية من أجل إحداث حالة انكماشية (انخفاض أغلب الأسعار والتكاليف)، كما يمكن للدولة سد العجز في الميزانية إصدار السندات أو زيادة الضرائب أو الحد من القدرة الائتمانية للبنوك التجارية، كما سنتحدث بأكثر تفصيل في المباحث القادمة. [1]

2. **انخفاض العرض الكلي**:

لقد ساهم اقتصادي كمبردج الكبير ألفريد مارشال في بداية القرن العشرين في صياغة الأدوات التحليلية للعرض والطلب، ومن المفيد لفهم أفضل لمصطلح التوازن، توضيح الدور الحيوي الذي أعطاه مارشال لعامل الزمن اللازم التوازن الأسعار، وإن النظريات التي تؤكد على جانب الطلب لم تكف لتفسير التضخم تفسير شاملا في جميع الفترات، لذلك فقد رافق تطورها تطورا مماثلا في نظريات أخرى تؤكد على جانب العرض، وما أتينا على ذكره بالنسبة لزيادة الطلب يصلح أيضا لقوله لانخفاض العرض، حيث أن هذا الأخير من شأنه أن يؤدي إلى إحداث ظواهر تضخمية، ومن بين أهم العوامل المسببة في انخفاض العرض الكلي هو نقص الثروة الإنتاجية التي بمقدور الجهاز الاقتصادي توفيرها، وكذلك سياسة الإنفاق العام، وأيضا كثرة النقد الزائد والمتداول في تحقيق البرامج، إضافة إلى مجموعة من

(1) عبد القادر، عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص54.

العناصر ندرجها فيما يلي[1]:

أ- تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل: قد يصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل الشامل لجميع طاقاته، وبذلك يعجز الجهاز الإنتاجي عن تغطية العرض المتناقص.

ب- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: عندما يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة، فإنه يعجز على سد النقص في العرض، وهذا يعود إلى أسباب تختلف حسب ظروف كل بلد، وتتغير من فترة إلى أخرى.

ج- النقص في العناصر الإنتاجية: كالعمال والموظفين المختصين، وكذا المواد الأولية والخامة.

إن انخفاض إنتاجية رأس المال بسبب الاستهلاك من جهة، والاستعمال غير العقلاني من جهة أخرى يؤدي إلى النقص في رأس المال المستخدم، مما يباعد بين النقد المتداول والمعروض من السلع الذي هو في تناقص، وهذا يعني بداية ظهور التضخم، وهناك عوامل أخرى منها عجز المشاريع على التوسع لأسباب فنية، وحدوث عوامل طارئة تقلل الإنتاج مثل الحروب، الجفاف، قلة العملات الأجنبية وغيرها مما يحول دون استيراد المواد الأولية. [2]

3. ارتفاع التكاليف الإنتاجية:

يحدث أحيانا ارتفاع ملموس في أسعار السلع والخدمات النهائية نتيجة لارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل عام تضخم التكاليف وارتفاع الأجور بصفة خاصة، والمقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها وهذا

(1) محمد عبد العزيز عجمية، وإيمان عطية ناصف، على عبد الوهاب نجا، «التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية»، الدار الجامعية الإبراهيمية، مصر، 2006، ص 65.

(2) محمد عبد العزيز عجمية، وعبد الرحمن يسوري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية وشركاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 230.

لأن كل زيادة في الأجور في حالة ثبات إنتاجية العمل تؤدي إلى زيادة التكلفة الوحدوية للإنتاج، وبالتالي إلى ارتفاع سعر البيع، وفي حالة ما إذا كان من غير الممكن رفع سعر البيع فإن أرباح أصحاب المؤسسات سوف تنخفض، وتؤدي بدورها إلى انخفاض الاستثمار الصافي، وفي الأنظمة الاشتراكية عوض الزيادات في الأجور على شكل إعانات للمحافظة على الأسعار.[1]

ولكن ليس من الضروري أن تؤدي الزيادة في الأجور بصفة عامة إلى زيادة التكاليف، وفي الحالة التي يقابل ذلك زيادة في الكفاية الإنتاجية لعنصر العمل، وفي الواقع يحتمل أن تكون الزيادات في الأجور نتيجة لقوة نقابات العمال في المساومة الجماعية، وفي حالة ظهور نقصان في عرض العمل وفائض في المناصب الوظيفية، فتستطيع بالضغط على الحكومة الرفع من أجور عمالها، وأيضا إذا كانت جميع الطاقات مستخدمة، فيطلب أصحاب المؤسسات مصادر جديدة في الإنتاج، مما يسبب ارتفاع في سعر المال أي سعر الفائدة وسعر العتاد الجديد.[2]

ومما لا شك فيه أن ارتفاع التكلفة الإنتاجية عن عوامل داخلية مثل زيادة الأجور يمكن معالجته، من خلال ربط الأجر بالإنتاجية والأسعار، بينما ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج المستوردة فمن الصعب التحكم به ومعالجته، وقد يحدث التضخم نتيجة لاشتراك الأسباب السابقة في آن واحد، أي تضخم الطلب وتضخم التكاليف، وهذا بسبب زيادة الكتلة النقدية المتداولة مع ثبات الإنتاج، وفي نفس الوقت ترتفع أسعار عناصر الإنتاج من مواد أولية وموارد وغيرها، ويسمى هذا النوع بالتضخم المشترك، وقد تستخدم طرقا أكثر تعقيدا في معالجته، حيث تتبع سياسات تحد من التوسع النقدي وتزيد من الإنتاجية في آن واحد.[3]

---

(1) محمد، غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2002، ص54.

(2) عدنان، النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2012، عمان، الأردن، ص 230.

(3) ضياء، مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص52.

4. **استيراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج:**

يظهر هذا بوضوح في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصاديات الأخرى، والتي تستورد معظم احتياجاتها من السلع والخدمات النهائية من الخارج، لذلك يسمى هذا النوع بالتضخم المستورد، ويعرف على أنه الارتفاع المستمر والمتسارع في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، كالملابس والأطعمة الجاهزة والأحذية ، مما ينعكس على ارتفاع أسعار بيعها في الأسواق المحلية، أي تستورد الدول وخاصة النامية هذا التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي، نظراً لأن الدول الصغيرة ذات الاقتصاديات المحدودة لا تستطيع التأثير في تحديد الأسعار، فنتيجة لارتفاع أسعار السلع في الدول المتقدمة بسبب تضاعف أسعار النفط كما أشرنا سابقا، ارتفعت أسعار هذه السلع في الدول النامية والعربية المستوردة لها.[1]

ويجب التمييز هنا بين التضخم المستورد وتضخم التكاليف، حيث أن هذا الأخير يعود إلى ارتفاع في أثمان عناصر الإنتاج مثل المواد الأولية الداخلة في إنتاج سلع وخدمات محلية، مما يؤثر على ارتفاع تكلفتها، أما الأول فيرجع إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية نفسها المستوردة من الخارج.[2]

وكذلك من الأسباب المؤدية للتضخم:

1. التضخم الناشئ عن زيادة الطلب: يوجد عدة عوامل تشجع وتحفز الطلب الكلي نحو الارتفاع وهي التي تدفع الأفراد والمشاريع لزيادة الإنفاق الكلي ومنه ارتفاع الأسعار

(1) روبرت، بارو، ترجمة نادر إدريس التل، محددات النمو الاقتصادي، دراسة تجريبية عبر البلدان، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 12.

(2) زينب، عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص85.

ومن أهمها نذكر:

أ- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري: تعتبر زيادة الإنفاق عن الاستخدام الكامل من العوامل التي تعكس زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند ذلك المستوى من التشغيل ويكون التضخم كنتيجة لتلك الزيادة لأن زيادة الإنفاق الكلي لم يقابلها زيادة في السلع المعروضة أي هناك فائض في الطلب مع عرض ثابت من المنتجات والسلع في ظل التشغيل الكامل، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الكلي يعتبر سبب من اسباب التضخم. (1)

ب- التوسع في فتح الاعتمادات من قبل البنوك: أن قيام البنوك التجارية بالتوسع في منح القروض والاعتمادات إلى المستثمرين يعتبر من بين العوامل الرئيسية في ضخ المبالغ المالية الكبيرة في الأسواق ويحصل ذلك عندما ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج وذلك عن طريق تخفيض سعر الفائدة وبالتالي جذب رجال الأعمال إلى الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار معلنا عن ظاهرة تضخمية سببها الأول الائتمانيات التي فتحتها البنوك للمستثمرين. (2)

ج- العجز في الميزانية: يعتبر هذا الأسلوب وسيلة سهلة تذهب إليها الحكومات والدول من أجل تمويل مشروعاتها الإنتاجية المقبلة على تنفيذها وذلك من خلال تشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع، حيث أن العجز في الميزانية عادة ما تعتمد الدولة إحداثه لتطبيق سياساتها فتذهب إلى توفير النفقات اللازمة بوسائل

(1) مروان، عطوان، أسعار صرف العملات، أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2012.

(2) ميشيل، تودارو، ترجمة، محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريغ للنشر، السعودية، 2006، ص 54.

متعددة. والمقصود من إحداث عجز في الميزانية هو الزيادة في النفقات العامة عن الإيرادات العامة حيث أن عجز الميزانية طريقة تذهب إليها الحكومات وهي تعلم آثارها السلبية إلا أنها تفرض أن ذلك يؤدي إلى ازدهار الحركة الاقتصادية وحدوث رواج وبإمكانها تنفيذ كل برامجها وهذا في حالة ما قبل مستوى التشغيل الكامل، لكن في حالة التشغيل الكامل عندما تكون جميع العناصر الإنتاجية مشغلة فإن النفقات تكون هي السبب في ارتفاع الأسعار لعدم التوازن بين العرض السلعي والانفاق العام. (1)

د- تمويل العمليات الحربية: تتطلب الحروب نفقات كبيرة وحتى قبل بدايتها من أجل التحضير لها ولتغطية هاته النفقات تضطر الدولة إلى الإصدار النقدي من أجل تسيير أمورها وأثناء الحرب من أجل تسيير أمور البلاد وبعد الحرب لمعالجة آثار ما خلفته الحرب التي تكون على عاتق الدولة.

هـ- الارتفاع في معدلات الأجور: يعتبر ارتفاع نسبة الأجور سببا مباشرا في خلق التضخم وارتفاع الأجور ناتج عن الحرية التي تسمح بها الأنظمة الاقتصادية للنقابات العمالية بالسماح لهم بالإضرابات من أجل تحقيق مطالبهم التي تتعلق بالزيادة في الأجور فهذه الزيادة ترفع من حدة التكاليف الإنتاجية مما ينقص من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل، لكن يمكن تجاوز هذه المشكلة باقتراح الدولة أن تعمل على الاتفاق مع النقابات العمالية على عدم المطالبة بزيادة الأجور لفترة زمنية محددة وزيادة الأجور بنسبة تتساوى ونسبة الزيادة في انتاجيتهم من أجل الاستقرار في الأسعار. (2)

(1) هوشيار، معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2015، ص52.

(2) وديع، طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب،2012، ص58.

2. التوقعات والأوضاع النفسية: تعتبر العوامل النفسية اكثر من العوامل الاقتصادية في ارتفاع الطلب الكلي الفعال في ظهور التضخم وخاصة في فترات الحروب تلعب الحالات النفسية للأفراد دورا كبيرا حيث يكون أثرها فعالاً لأن كل الظروف مهيأة الاستقبال التنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا مما يؤدي إلى زيادة في حركة النشاط الاقتصادي والانتعاش، ويؤدي ارتفاع الأسعار حيث يقوم المنتجين باستغلال أصولهم الحالية للحصول على نسبة أكبر من الأرباح فتزداد الكفاية الحرية الرأس المال المستثمر مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي الفعال والعكس عند التنبؤ بانخفاض الأسعار.

3. العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض": إن اختلال التوازن بسبب الطلب الكلي والعرض الكلي ليس بالضرورة راجع إلى وجود فائض في الطلب وإنما قد يرجع إلى انخفاض في المعروض من المنتجات والسلع مع بقاء مستوى الطلب الكلي الفعلي سائدة لأن الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعلي وذلك راجع لبعض الأسباب نذكر منها [1]:

- الوصول إلى مرحلة الاستخدام الكامل: ربما يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل لمجمل العناصر الإنتاجية بحيث يكون الجهاز الإنتاجي عاجز عن تلبية متطلبات الطلب الكلي المرتفع فيحدث ارتفاع في الأسعار مما يؤدي إلى التضخم.

- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي: حينما يكون الجهاز الإنتاجي غير مرن لمتطلبات السوق بتزويد السوق السلع الضرورية والمنتجات ذات الطلب العالي، وعدم المرونة يرجع إلى نقص في المواد الأولية أو الأساليب المتبعة لا تواكب التطورات الحاصلة أو نقص في العمال.

(1) إبراهيـــم، الدعمة، التنمية البشـــرية، النمـــو الاقتصادي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2012، ص 56.

- النقص في رأس المال العيني: إن النقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل يؤدي إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي مما يحدث الفرق بين النقد المتداول والسلع المعروضة والمنتجات التي تمثل العرض الكلي وبالتالي ظهور التضخم الذي يتمثل في انخفاض العائد الإنتاجي المعروض عند الطلب الكلي الفعال.

المطلب الثاني: طرق قياس التضخم

تستخدم الارقام القياسية في التعرف على كيفية تطور الأسعار خلال مرحلة زمنية معينة لسلعة ما، ولعل من أبسط أنواع الأرقام القياسية هو نسبة السعر التي هي عبارة عن قسمة قيمة الظاهرة في مرحلة معينة على قيمتها في مرحلة زمنية أخرى، وتسمى الفترة الزمنية التي ننسب اليها فترة الأساس وهي الفترة التي نسميها فترة المقارنة، ومن استعمالات الرقم القياسي لأسعار الجملة القياس المستوى المعيشي والقوة الشرائية وكذا أيضا لأسعار التجزئة لارتباطها كثيرا بالقوة الشرائية للمستهلكين، أما الرقم القياسي للنفقات المعيشية هو الذي يستعمل في معظم الحالات أثناء مرحلة التضخم. يوجد طريقتين من أجل قياس التضخم على السلع المراد تطبيق عليها الأرقام القياسية. [1]

1. طريقة **الناتج القومي**: تسمى بالرقم القياسي العام للأسعار، وهو يعبر عن أسعار كل الخدمات والسلع المنتجة في مدة زمنية معينة في دولة معينة فهو يعبر عن أسعار الناتج الكلي.

2. طريقة **العينات**: حيث يتم اختيار عينة من السلع والخدمات التي لها أهمية في الاقتصاد بالنسبة للأفراد والمجتمع ويدرس تطور أسعارها خلال فترة زمنية معينة. [2]

ونجد كل ما يعلن عنه من طرق الهيئات الرسمية من أرقام قياسية للتضخم في أي دولة، حيث تتوقف مدى صحة هذه الأرقام القياسية على مدى دقة وشمولية أسعار الخدمات والسلع، ويتحكم في ذلك دعم خفض أسعار المنتجات من طرف الدولة فنجد أنه كلما كان الرقم القياسي

(1) أحمد، هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية ،2014، ص4.

(2) محمد، غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2002، ص 54.

لأسعار الاستهلاك يحتوي على عدد كبير من هذه السلع تنخفض درجة مصداقيته ويوجد نوعان من الأرقام القياسية. [1]

النوع الأول: السعر القياسي البسيط: السعر القياسي البسيط هو حاصل القسمة بين مجموع أسعار السلع في سنة المقارنة على مجموع أسعار نفس السلع في سنة الأساس، وموضوع المقارنة، حيث أن الرقم الذي نتحصل عليه هو الرقم القياسي لمستوى الأسعار العام للسلع التي نبحث عنها. ومن سلبيات هذا الرقم القياسي البسيط يأخذ بعين الاعتبار كامل السلع المطلوب قياس أسعارها.

النوع الثاني: السعر القياسي المرجح: يستعمل هذا الرقم من أجل التخلص من عيوب الرقم القياسي البسيط، وذلك بالترجيح لكميات فترة المقارنة أو فترة الأساس ومن أجل الترجيح توجد الكثير من الطرق للحساب من بينها:

- **رقم لاسبير:** حيث أنه نستعمل في هذا الرقم الترجيح بكميات سنة الأساس.

- **رقم باش":** ترجيح الأسعار في فترة المقارنة وفترة الأساس بكميات فترة المقارنة تسمى بطريقة فترة المقارنة حيث أن الرقم القياسي التجميعي المرجح بكميات فترة المقارنة.

فقيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة أو مجموع النقود المنفقة في السنة المقارنة. ويكون قيم كميات سنة المقارنة بأسعار الأساس أو مجموع النقود المنفقة في سنة الأساس. و الفرق بين الرقم القياسي لاسبير والرقم القياسي باش، حيث أن لاسبير يعتمد على كميات الأساس يقوم بترجيحها على عكس باش الذي يرجح كميات المقارنة لأن لاسبير

(1) محمد، حميد اتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد الثاني، 2014، ص 256.

يرى أن طريقة الاستهلاك ثابتة بالنسبة للسلع والخدمات مما يؤدي إلى ثبات كميات أساس المستهلك، بينما باش يفرض أن طريقة الاستهلاك عند الناس متغيرة مع الزمن ولا يمكن بقائها ثابتة فبعض السلع تكون مهمة في سنة معينة ممكن في سنة أخرى تكون غير مهمة والعكس صحيح، وظهور سلع أخرى جديدة خاصة عندما تكون مدة زمنية بعيدة، إلا أن نرى أن رقم لاسبير هو الأكثر استخداما و انتشارا لأنه يعتمد على معطيات سنة الأساس دون اللجوء إلى بيانات جديدة كل سنة من أجل الترجيح.[1]

- **رقم فيشر:** هو عبارة عن الوسط الهندسي لرقم لاسبير وباش والرقم القياسي المرجح بكميات سنة نموذجية: في هذا الرقم نقوم بترجيح الأسعار بالكميات في سنة نختارها تختلف عن سنة الأساس أو سنة المقارنة، وتكون هذه السنة نموذجية أو عبارة عن متوسط كميات سنة الأساس وسنة المقارنة.

مؤشر أسعار المستهلك:[2]

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يستعمل هذا المؤشر لقياس معدل التضخم عن طريق حساب نسبة التغير بثمن 1000 سلعة وخدمة استهلاكية بالخدمات والسلع الضرورية لمعظم المستهلكين «سلة سلع وخدمات» بأوزان مختلفة نسبيا فمثلا المشروبات والسلع الغذائية نسبتها 60% من المؤشر والملابس نسبتها 10% من المؤشر والمواصلات والنقل نسبتها 5% وهكذا فيكون مجموع الوزن الكلى للخدمات والسلع المختارة 100% وبالتالي فأن معدل التضخم يكون معدل تغير مؤشر ثمن المستهلك.

والتضخم الشهري يحسب عن طريق قياس نسبة التغير في ثمن السلع الاستهلاكية «كالخضروات، والفاكهة، والدواجن واللحوم، والأسماك، والسكر والبيض، الخ ...»، بنهاية

(1) مدحت، القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص36.

(2) تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لسنة 2006.

الشهر بالشهر السابق له، ويتم قياس معدل التضخم السنوي عن طرق مقارنة السنة التي يتم حساب التضخم بها بالسنة السابقة لها. [1]

مؤشر أسعار المنتجون:

مؤشر أسعار المنتجين يمكن تعريفه بانه مقياس للتضخم وهو عباره عن مجموعة من المؤشرات تقيس متوسط تغير الأسعار بالمبيعات الواردة من المنتجون المحليون للخدمات والسلع يقيس هذا المؤشر تغير الأسعار من حيث وجهة نظر البائع ليس المشتري كما في مؤشر أسعار المستهلك. هذا المؤشر يستخدم لحساب التضخم، من المحتمل يؤدي ارتفاع سعر أي من المكونات، مثلا النفط، لإلغاء خفض سعر مكونات ثانية، مثلا الذرة والقمح. في العموم، يمثل أي مؤشر المتوسط المحتمل للتضخم لمحتويات محددة مثلا السلعة أو الخدمة.

ويقوم المعهد الوطني للإحصاء يقوم ببعض الدول باحتساب بيانات سنوية وربع سنوية عن مؤشر الأسعار المنتجون في الزراعة. في بلدان أخرى مثلا ألمانيا -الولايات المتحدة الأمريكية -وفرنسا وغيرها، يحسب هذا المؤشر على نحو شهري. [2]

معدل التضخم الأساسي:

وهو المؤشر الذي تستخدمه البنوك المركزية في معظم دول العالم. هو معدل مشتق من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين، مستبعدا منه أسعار السلع المحددة إداريا، بالإضافة إلى أسعار المواد الغذائية الأكثر تقلبًا وهي الخضروات والفاكهة. ولذلك عادة ما نجد اختلافا بين معدلات التضخم المحسوبة بواسطة الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء وبين المؤشر المحسوب عن طريق البنك المركزي.

---

(1) تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لسنة 2006.

(2) روبرت، بارو، ترجمة نادر إدريس التل، محددات النمو الاقتصادي، دراسة تجريبية عبر البلدان، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 96.

ويعتبر خفض مستويات التضخم، هو أحد الأهداف الأساسية للسياسة النقدية التي تتبناها البنوك المركزية في أي دولة بالعالم، وذلك باستخدام الكثير من الأدوات المتاحة له مثل التحكم في حجم الأموال المتداولة وطباعة النقد وأيضا سعر الفائدة.[1]

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الإمارات:

يمثل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الإمارات أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة حيث يرصد التغير في أثمان الخدمات والسلع التي تستهلكها الأسر بالإمارات ويعد هذا المؤشر المعتمدة عالمياً لقياس مستوى التضخم باقتصاد الدول.

المسؤول عن رصد المؤشر في الإمارات:

الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء تتولى مهمة رصد هذا المؤشر كل شهر بالإمارات وتتيح البيانات الرئيسية بنشرة متخصصة على الموقع الخاص بالهيئة.

حاسبه التضخم الشخصي:[2]

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) يكون مقياس لمتوسط التغير بالأسعار التي يدفعها المستهلكين عند شراء سلة ثابتة من الخدمات والسلع. وذلك يكون عن طريق قيم ذلك المؤشر بحساب معدل التضخم العام الشهري أو السنوي. ويُبنى ذلك الرقم القياسي لأسعار المستهلك على قيمة الإنفاق لإجمالية لجميع الأسر خلال سنة أو شهر محددان. وتمثل نسب إنفاق أوزان الرقم القياسي لأسعار المستهلك حيث تستند التغيرات الناتجة من شهر لشهر على الرقم القياسي في أسعار المستهلك على الأسعار وعلى مسح ما جمع من مجموعة مختلفة من

(1) مدحت، القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 34.

(2) وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، وسمير كامل محمد، المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 2000، ص 23.

المنافذ ومن مقدمي السلع والخدمات في مختلف أنحاء الدولة الإمارة.

حاسبة التضخم الشخصي: [1]

نتيجة اختلاف مخصصات وبنود الإنفاق من أسرة لأسرة أخرى ومن شخص لشخص آخر، فإنه لا يعكس بالضرورة المعدل العام للتضخم الواقعي للغالبية العظمة من الأفراد والأسر. ولذلك إن هدف حاسبة التضخم الشخصي السماح للجمهور بقياس معدل التضخم الخاص بهم بأسرهم أو كأفراد، لان الحاسبة تتيح للمستخدم تحديد الأنماط الاستهلاك الشخصي والتي تعرض كأوزان. ثم تُطبق المؤشرات الأسعار للمستهلك وهي تُجمع شهرياً لحساب رقم قياس لأسعار المستهلك على تلك الأوزان لكي يحسب معدل التضخم الشخصي. وتُستعمل المؤشرات المجمعة لكي يتم تسهيل استخدام حاسبه التضخم الشخصي. ويجب مُراعاه عند إدخال بيانات الإنفاق يتم استبعد المستخدمم للمدفوعات ذات طبيعة إدخارية أو استثمارية.

(1) حسين العجلان، ومحمد الزيود، وليد أحمد صافي أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، الطبعة الأولى، اثراء للنشر والتوزيع، عمان 2008، ص 292.

الفصل الثاني

ظاهرة التضخم في دولة الإمارات وأساليب معالجة هذه الظاهرة

منذ فترة كبيرة يعيش الاقتصاد المعاصر ظاهرة اقتصادية غير مرضية تتمثل في التقلبات السعرية الحادة الصاعدة في العموم والتي تعرف اليوم بالتضخم، ومن المعروف أن لظاهرة التضخم أصول تاريخية تتوغل في أعماق الماضي لدي الكثير من الشعوب والدول، ولكنها في العصر الحالي قد ازدادت من الصفات والسمات الجديدة من حيث التضخم والاستفحال وتعدد العوامل والأسباب وتضخم الآثار الناتجة حيث أصبحت جزء لا يتجزأ من الاقتصاد المعاصر، ونظرا لجسامه الآثار السلبية للتضخم اقتصادية كانت أو اجتماعية، فقد أخذ الفكر الاقتصادي والتشريعي تجاه هذه الآثار مسلك مفاده هو العمل على المعايشة مع هذه الظاهرة، ولكن على الوضع الأقل خطورة أي العمل على الوقاية والحماية والتقليل من آثارها ومن هنا جاء البحث في السياسة المالية والنقدية للحد من التضخم وسوف يستعرض الباحث قياس معدلات التضخم في دولة الإمارات والآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في المبحث الأول بينما سوف نتطرق للسياسة المالية والنقدية وفاعليتها للحد من التضخم في المبحث الثاني.

المبحث الأول

معدلات التضخم في دولة الإمارات وآثاره

شهدت معدلات التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة ارتفاع نسبي في خلال العقد الأخير وتعد معدلات التضخم التي سجلتها الإمارات خلال العقد الأخير متدنية اذا ما قورنت بينها وبين بلدان أخرى مشابهة وذلك نتيجة السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة وعلى سبيل التحديد يعد التماسك المالي مطلب هام للاستقرار الاقتصادي بالإضافة إلى التطورات الخارجية و خاصة الانخفاض في معدلات التضخم العالمية فهي من العوامل الأساسية التي ساهمت في الحد من ارتفاع معدل التضخم وبالإضافة إلى مجهودات الإصلاح المؤسسي المالي والتشريعي والذي تمثل بشكل أساسي في تعزيز استقلال البنك المركزي وإعطاؤه دور هام في صياغة وإدارة السياسة النقدية وهذا ما سوف يقوم الباحث في عرضه في المبحث الثاني أما ما يهمنا في هذا المبحث هو وتحليل معدلات التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة وإلقاء الضوء على العوامل المؤثرة على معدلات التضخم بدولة الإمارات وتحليل العلاقة بين معدلات التضخم والعوامل المؤثرة عليه.

المطلب الأول

معدلات التضخم في دولة الإمارات

العديد من الدول تبنت الأخذ بأسعار الصرف كوسيلة للتحكم في المستوى العام للأسعار ومن الناحية الاقتصادية تكون هذه الطريقة ناجحة إذا حققت الوسيلة المثلي في التحكم في الأسعار ولذلك تظهر العديد من التحديات لتبني أفضل المعاير في إنجاح إنعاش النمو الاقتصادي لذلك نجد العديد من البلدان تبنت أسعار صرف المرنة في التحول لكبح التضخيم المباشر على الاقتصاد القومي. وتتنوع مستويات التضخم ما بين مستويات مرتفعة للغاية من التضخم ومستويات تكون عند مستوي منخفض من التضخم وذلك من أجل إنعاش العملية الاقتصادية حيث يتم اللجوء إلى المستوى الأول وذلك من أجل استعادة الثقة والمصداقية والحفاظ على الاقتصاد والتحكم في معدلات التضخم حيث الوصول لمستوي عالي من التضخم يصبح معه من الصعب عودة النشاط الاقتصادي بنفس الكفاءة التي كانت عليه فيما سبق. [1]

وفي حاله الوصول إلى مستوى عالي من التضخم تصبح تحديات الحكومة أعلى مما سبق، وفي هذه الحالة تواجه التحديات ولا تستطيع وضع سياسة عاديه أو خطة متدنية من المستويات وإنما يحتاج الوضع إلى خطة مستعجلة وتكاتف كافة السلطات والجهات حرصا على عدم تراجع الثقة في سياسة الدولة المتبعة مسبقا.

- **الانتقال من مستوى أعلى إلى مستوى أقل في معدلات التضخم:**

بعض المصارف عملت على إيجاد وسيلة جيدة وهي أن ارتفاع مستويات التضخم إلى مستوى أعلى بكثير من التوقعات السابقة فهذا يضر بمصداقية السياسة المتبعة فبدأت المصارف

(1) شوقي، جباري، سياسة استهداف التضخم، الجزائر، 2014، ص 138.

في الدولة في استعمال وسائل مناسبة بهدف التقليل من التضخم والوصول إلى مستوى اقل من التضخم العالي من اجل العودة إلى المستوى المناسب مع إنعاش النمو الاقتصادي. [1]

فمنذ مطلع 2019 والإمارات تسجل معدلات تضخم بالنطاق السلبي وذلك للشهر الـ 17 على التوالي في مايو السابق عند 2.71- %، وذلك مقابل -1.9% في أبريل الماضي له، و-1.1% في مايو 2019. ويعتبر معدل التضخم في مايو السابق أضخم معدل متدني بالنطاق السلبي منذ بداية العام الماضي ويعتبر معدل التضخم بالإمارات دخل ضمن النطاق السالب بيناير 2019 وذلك لأول مرة منذ عام 2017 تراجع لمستوى -2.4% خلال شهر يناير 2019.[2]

- **دور تقلبات أسعار الصرف:**

التغيرات في أسعار الصرف بشكل كبير تؤثر على استهداف التضخم وخاصة في الحالات الاقتصادية التي تغير من الاقتصاد القومي، فتخفيض سعر الصرف يؤدي إلى ضغوط تضخمية تتزايد على الاقتصاد بسب ارتفاع أسعار الواردات وارتفاع أسعار السلع المحلية بسب زيادة الطلب على الصادرات. وأيضا قرار تخفيض سعر الصرف أو رفعه يفرض الكثير من التحديات على المصارف وخصوصا في الدول النامية لأنها تتسم بارتفاع في مستويات الدين العام المقوم بالعملة الأجنبية، وتكمن أهمية مراقبة التغييرات في سعر الصرف في اطار استراتيجية استهداف التضخم من كونها تتطلب التدخل بسياسات تلائم الوضع الحالي حيث أنه في حالة حدوث انخفاض في قيمة العملة سيؤدي إلي ارتفاع في مستويات التضخم يعيق هذا نجاح استراتيجية مواجهة التضخم[3] . واتجه مؤشر التضخم في الإمارات إلى الارتفاع ما قبل مايو 2014 عما كان عليه الحال في عام 2013، كما

(1) مجله الاقتصاد، أبو ظبي، العدد الثاني، تاريخ2014/1/3.
(2) تقرير البنك المركزي عام 2009 – 2019.
(3) مقال منشور بعنوان استهداف التضخم لحماية الاقتصاد على موقع المصرف المركزي2014/3/01.

تحتفظ وزارة التجارة في دبي بالتجارة الخارجية عند المستوى المتوسط لنفس الفترة من عام 2013. [1]

- **نمو حجم الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات في عام 2013**

نما الناتج المحلي الإجمالي للدولة إلى ما يقرب من 1 تريليون دولار و477 مليار درهم و594 مليون درهم بالأسعار الجارية عام 2013، بزيادة تقارب 110 مليار درهم و271 مليون درهم عن عام 2012 وبلغ معدل النمو 1.8%. وبحسب المركز الوطني للإحصاء، فإن الاتجاه العام لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة سيستمر في إظهار اتجاه نمو إيجابي. وبالمقارنة مع 1 تريليون و33 مليار و504 مليون درهم في عام 2012، فإنها ستصل إلى تريليون و87 مليار درهم في عام 2012. 2013. و246 مليون درهم 2.5%. وتظهر البيانات أن المؤشر حافظ على نفس الاتجاه التصاعدي منذ عام 2009. وبلغت القيمة التقديرية لـ "الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي" 903 مليار درهم و470 مليون درهم مقارنة بـ 828 مليار درهم لعام 2012 و1.57 مليار درهم. 1.9%. [2]

- **التضخم في أسعار المستهلك يرتفع:**

وإلى جانب ارتفاع الناتج الإجمالي للدولة حتى مايو 2014، فقد ارتفع أيضاً معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلك بنسبة 76 .2% في شهر مايو/أيار 2014 مقارنة بالفترة ذاتها من عام، 2013 حيث تصدر الارتفاع مجموعة التعليم بنسبة 87 .4%، ومجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود بنسبة66 .4%، ومجموعة الأثاث والتأثيث والأدوات المنزلية وإصلاحها بنسبة 31 .3%، ومجموعة الطعام والمشروبات بنسبة 98 .2%، ومجموعة المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 63 .2%، ومجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 48 .2%،

(1) تقرير وزارة التجارة الإماراتية عن عام 2014.

(2) على، صبري، المقومات الهيكلية لاقتصاد والتضخم، القاهرة، 1980، ص 222.

ومجموعة الصحة بنسبة 47 .2%، ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 21 .2%، ومجموعة الاتصالات بنسبة 49 .1%.. ونجحت تجارة دبي الخارجية في المحافظة على القمة التي حققتها طوال فصول العام 2013، حيث بلغت قيمة التجارة الخارجية للإمارة في الربع الأول من العام 2014 نحو 323 مليار درهم، بمعدل 201.4 مليار درهم للواردات، و26.5 مليار درهم للصادرات، و94.9 مليار درهم لإعادة التصدير.

وأسهمت التجارة المباشرة بنسبة 61 % من تجارة دبي الخارجية بقيمة 196.5 مليار درهم، فيما بلغت مساهمة المناطق الحرة نحو 38 % بقيمة 122 مليار درهم، أما مساهمة المستودعات الجمركية فبلغت نحو 1 % بقيمة 4.3 مليارات درهم.[1] حيث صعدت الصين إلى مركز الشريك الأول في تجارة دبي الخارجية في الربع الأول من العام 2014 بقيمة بلغت 38.5 مليار درهم، مقابل 30.3 مليار درهم في الربع الأول من العام 2013، لتصل نسبة النمو في التجارة معها إلى 27%، فيما بلغت حصة الصين من إجمالي تجارة دبي الخارجية 12%، وواكبت دبي عبر هذا النمو صعود الصين إلى قمة التجارة العالمية، متفوقة على كل القوى الاقتصادية في حجم التجارة الخارجية. وجاءت الهند في مركز الشريك التجاري الثاني لدبي في الربع الأول من العام 2014 بقيمة 26.3 مليار درهم تعادل 8% من إجمالي تجارة دبي الخارجية، تلتها الولايات المتحدة الأميركية في مركز الشريك التجاري الثالث لدبي بقيمة بلغت 20.1 مليار درهم تعادل 6% من الإجمالي، أما مركز الشريك التجاري الرابع للإمارة فتساوت فيه كل من المملكة العربية السعودية وسويسرا، حيث بلغت قيمة تجارة دبي الخارجية مع كل منهما منفردة13.2 مليار درهم أي بحصة 4% من الإجمالي لكل منهما. [2]

(1) سالم، توفيق، أساسيات علم الاقتصاد، دار ثقافه للنشر، القاهرة، 2000، ص 188.

(2) مقال منشور في مجله الاقتصاد، العدد الرابع، تاريخ 2017/4/3.

- العلاقة بين المتغيرات الدولية والتجارة الدولية

في الواقع، فإن استقرار حجم تجارة دبي الخارجية مؤشرا غير مرضي لتوقعات نمو التجارة الخارجية المستهدف زيادتها سنويا، مع توجه السياسة الاقتصادية لدولة الإمارات إلى تنويع الأسواق العالمية والاتجاه إلى شرق آسيا تحديدا. غير أن الأوضاع السياسية التي تمر بها المنطقة أدت إلى استقرار التجارة الخارجية لدبي عند معدلها العام لماضي، وهو ما يعتبر تداركا ناجحا في لتلافي التداعيات الأمنية والسياسية التي تمر بها المنطقة العربية. وتنوعت السلع الأساسية في تجارة دبي الخارجية في الربع الأول للعام 2014، حيث احتلت أجهزة الاتصال وتقنية المعلومات مكانة متقدمة بمواكبة تحول دبي إلى المدينة الأذكى عالميا. وجاءت أجهزة الهاتف في مقدمة السلع في تجارة دبي الخارجية بقيمة 43 مليار درهم، فيما بلغت قيمة التجارة في أجهزة الكمبيوتر 13.3 مليار درهم، وبلغت قيمة التجارة في شاشات العرض والتلفزيونات نحو 4 مليارات درهم. [1]

- ارتفاعات أخرى للتجارة الخارجية:

ارتفع النمو في تجارة دبي مع المجموعة الأوروبية في الربع الأول بمعدل 17.3% لتبلغ قيمتها 51.1 مليار درهم مقابل 43.5 مليار درهم في 2013، تقدمتها التجارة مع ألمانيا بقيمة 10.3مليارات درهم، فيما بلغت قيمة التجارة مع دول منطقة التجارة العربية الكبرى التي تشمل الدول العربية غير الخليجية 23.2 مليار درهم، تقدمتها العراق بـ9 مليارات درهم، وبلغت قيمة التجارة مع دول مجلس التعاون الخليجي 28.4 مليار درهم تقدمتها التجارة مع السعودية، كما سجلت التجارة مع اليابان نمواً بنسبة 17% لتصل قيمتها إلى 10.4 مليارات درهم. [2]

(1) خليل، سامي، النظريات والسياسات النقدية، شركه كاظمه للنشر، الكويت، 1982، ص211.
(2) مقال منشور في مجله الاقتصاد، أبو ظبي، 2019/1/3.

- **معدل التضخم في الإمارات يتراجع 2.14% في يوليو 2020 بدعم 7 عوامل:**

تراجعت معدلات تضخم أسعار المستهلكين في الإمارات على أساس سنوي، خلال يوليو 2020، بنسبة 2.14%، مقارنة بالشهر ذاته من 2019، لتواصل بذلك تراجعها وبقاءها في النطاق السالب للشهر الـ 19 على التوالي، بدعم تراجع 7 مجموعات رئيسية. وكشفت بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، عن وصول الرقم القياسي العام «التضخم» إلى 106.64 نقطة في يوليو الماضي، مقابل نحو 108.97 نقطة في يوليو 2019.وعلى أساس شهري، انخفض التضخم 0.57% في يوليو الماضي، وذلك مقارنة بنحو 107.25 نقطة في يونيو السابق له. وجاء تراجع معدل التضخم السنوي بدعم تراجع 7 مجموعات رئيسية، يستصدرها الترويج والثقافة بنحو 31.58%، والسكن والمياه والكهرباء والغاز بنسبة 2.92%، والتجهيزات والمعدات المنزلية بنسبة 3.06%، وخدمات الصحة بنسبة 0.14%، وخدمات النقل 7.39%، والاتصالات بنسبة 0.23%، وسلع وخدمات متنوعة بنسبة 0.3%. وعلى الرغم من التراجع الشهري للتضخم، انخفضت فواتير الإسكان والمياه بنسبة 0.1%، وانخفضت فواتير المعدات المنزلية بنسبة 0.43%، وانخفضت الاتصالات بنسبة 0.05%، وانخفضت أنشطة الترويج والثقافة بنسبة 14.48%، وانخفضت السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 0.67%. ويعد معدل التضخم من المؤشرات الاقتصادية المهمة، ويتم رصد التغيرات الشهرية في أسعار السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر الإماراتية.[1]

ونتيجة لحركة الإنفاق، سواء كانت زيادة أو نقصاناً، سيغلق المؤشر العام لأسعار المستهلك لدولة الإمارات عند 106.78 نقطة في عام 2020، مقارنة بـ 109.04 نقطة في عام 2019. وبالتالي، فإن معدل زيادة أسعار المستهلك للعام بأكمله هو 2.07%. وتشمل قائمة الخدمات التي ستزيد الإنفاق في عام 2020 الأطعمة والمشروبات والتبغ والملابس والأحذية والتعليم والمطاعم والفنادق. من ناحية أخرى، بالإضافة إلى المعدات والمعدات المنزلية، والخدمات

(1) موقع الاقتصادي على الفيس بوك 2019/5/3.

الصحية، والنقل، والاتصالات، والترويج، والثقافة، وغيرها من السلع والخدمات، انخفض أيضًا الإنفاق على الخدمات المتعلقة بالإسكان والمياه والكهرباء والغاز. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر الأسعار هو طريقة إحصائية تستخدم لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات في فترتين زمنيتين، بينما يتم تعريف أسعار المستهلك على أنها طلب السعر الذي يدفعه المستهلكون المنزليون لتبادل السلع أو الخدمات المنزلية.

وقال الخبير المالي والاقتصادي، الشريك والمدير العام لشركة "الحقيقة" للاستشارات الاقتصادية رضا مسلم، إن التضخم مرتبط بشكل أساسي بمجموعة من السلع والخدمات التي تحدد عملية تطويرها، لا سيما أسعار الإيجارات السكنية. وأيضا تراجعت أسعار الغاز الطبيعي والمياه والكهرباء خلال العام الماضي، مما أدى إلى انخفاض معدل التضخم السنوي، مما يدل على أن انخفاض تكاليف الإسكان يوفر لمعظم المستهلكين هوامش ربح مالية تمكنهم من تحقيق الإنفاق أو الادخار وتنويع الاستثمار لزيادة الطلب في السوق. [1]

وأوضح أن معدل التضخم الحالي في الإمارات صحي ومقبول ومتوافق مع النمو الاقتصادي، مما يدل على أنه بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة ارتفع معدل التضخم بشكل كبير لكن جميع قطاعات الدولة استوعبت بسرعة ونتيجة للضريبة، ستنخفض الأسعار تدريجيًا قريبًا حتى تصل إلى المستوى الحالي، مما يؤدي إلى انحسار التضخم. [2]

- المياه والكهرباء:

أفاد المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء أن التراجع السنوي في معدل التضخم يعود إلى التراجع في خمس فئات إنفاق، حيث تصدر الإسكان والمياه والكهرباء والغاز (34.1% من الوزن النسبي للإنفاق الاستهلاكي) بنسبة 3.13%. الأجهزة والمعدات المنزلية (5.6%)

(1) الصفحة الرسمية لمجله الاقتصاد، أبو ظبي، 2017/5/1.
(2) موقع رجال الاقتصاد على الفيس بوك بتاريخ 2021/1/1.

بزيادة 2.11%؛ خدمات النقل (14.6%) زيادة 7.25% الترويج والثقافة بنسبة 21.77% التبغ بزيادة 0.28% زيادة سنوية قدرها 7 مجموعات، منها المواد الغذائية والمشروبات (14.3%)، 3.49%، الملابس والأحذية 4.12%، مستوى التعليم 1.71%، الخدمات الصحية 0.18%، الاتصالات 0.71%، المطاعم والفنادق 2.32%، ومتنوعة. السلع والخدمات 0.3%. وعلى الرغم من أن معدل التضخم يتزايد شهرًا بعد شهر، نظرًا لارتفاع 9 فئات رئيسية، شكلت الملابس والأحذية 1.05%، وبلغت نسبة التبغ 0.07%، وشكلت المعدات والمعدات المنزلية 0.39%، وشكلت خدمات النقل 0.37%، وبلغت نسبة الاتصالات ٪0.03 والترقيات 0.3%. الثقافة 2.84%، التعليم 0.49%، المطاعم والفنادق 0.45%، البضائع والخدمات المتنوعة 0.01%، خدمات الصرف الصحي مستقرة، مجموعات المطاعم تراجعت 0.04%، الإسكان والمياه والكهرباء والغاز 0.5%. [1]

(1) رجاء، عزيز، استهداف التضخم، قسم الاقتصاد الكلي، المديرية العامة لإحصاء، البنك المركزي، 2019، ص12.

المطلب الثاني

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

يعد التضخم مشكلة تعاني منها الاقتصاديات سواء متقدمة أو نامية وتعد ظاهرة التضخم مشكلة اقتصادية رئيسية تكمن بتأثيراتها الكلية في المجتمع سواء اقتصادية أو اجتماعية ونعرض لها فيما يلي:

أولاً: الآثار الاجتماعية للتضخم:[1]

تتمثل الآثار الاجتماعية للتضخم من خلال العملية توزيع الدخول إذ يؤدي هذا إلى إعادة التوزيع في الدخول وجذب القوي الشرائية وذلك عبر أصحاب الدخول القليلة والثابتة لأصحاب الدخول المرتفعة والمستثمرين وتكمن أهم الآثار الاجتماعية في الاتي: -

أولاً: إعادة التوزيع الحقيقي للدخل:

يتكون الدخل القومي النقدي من حاصل جمع عوائد الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون خلال عملية الإنتاج وذلك عبر فتره محددة من الزمن، أما الدخل القومي الحقيقي يتكون من مجموع السلع والخدمات التي يمكننا الحصول عليها بالدخول النقدية ويمكننا توضيح آثار التضخم على أصحاب الدخول على النحو التالي:

- أصحاب الدخل الثابت:

وينتج على انخفاض القوي الشرائية للنقود انحدار المركز الاقتصادي لهذه الطائفة من أصحاب الدخل الثابت وعليه تصبح قدره الشراء للسلع والخدمات قليله وتزداد عند ارتفاع القوي الشرائية للنقود.

---

(1) إسماعيل، عبد الرحمن، حربي محمد موسي عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان 1999 ص 155.

- **أصحاب المرتبات والأجور:**

حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تناقص الدخل الحقيقي لهذه الفئة، ولكن غالباً ما تحدث زيادات في المرتبات ينتج عنها تخفيف بسيط لآثار ارتفاع الأسعار وعلى جانب أخر فإن الدخول الحقيقية لأصحاب المرتبات تزداد في حال انخفاض المستوى العام للأسعار وغالبا ما يصاحب الانخفاض السريع والحاد في الأسعار تدهور اقتصادي وإنتاجي مما قد يعرض أصحاب هذه الدخول لفقد عملهم. إن ارتفاع الأسعار المستمر ينتج عنه عادة ارتفاع في الدخول النقدية لهذه الفئة أما مدى التوافق فيتوقف على العديد من العوامل من ضمنها المقدرة المعنى بها الاتحادات العمالية.

- **أصحاب المشروعات:**

حيث تتزايد الدخول بالنسبة لهذه الفئة عادة بمعدل يفوق معدل الارتفاع وذلك أثناء التضخم حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الإيرادات النقدية المالية وبما أن النفقات النقدية لا ترتفع مباشره وذلك يعد ارتفاع في مستوى الأسعار وإنما بعد مرور مده زمنيه ولذا فتزداد الأرباح التي يتحصل عليها أصحاب المشروعات، وعليه فإن التضخم يكون سببا في إعادة التوزيع للدخل الحقيقي وذلك لاختلاف معدلات الزيادة في الدخول النقدية للفئات داخل المجتمع الواحد بالإضافة إلى ذلك فإن رفع معدلات الأسعار لا يتم في جميع السلع والخدمات في وقت واحد أو بنسبة واحدة.[1]

1. **إعادة توزيع الثروة:**

حيث يعمل التضخم على إعادة توزيع الثروة بصورة عشوائية لا ترتبط بالكفاءة في النشاط الإنتاجي أو العدالة الاجتماعية، وذلك لان أصحاب الأموال الذين ارتفعت دخولهم الحقيقية

(1) إسماعيل، عبد الرحمن، حربي محمد موسي عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 158.

أصبحوا أكثر قدرة وثروة من غيرهم، أما غيرهم من تناقصت دخولهم الحقيقية فهم يسعون للمحافظة على مستوى معيشة معين فيقومون ببيع جزء من ثرواتهم نتيجة ارتفاع قيمتها النقدية.

2. **اضطراب العلاقات الاجتماعية:**

ففي زيادة التضخم اضطراب في العلاقات الاجتماعية وزيادة في الصراع بين القوى الاجتماعية المختلفة فتزداد الاضطرابات العمالية وتتوقف عجلة الإنتاج وتزداد نسب الطاقات الغير مستغلة في الاقتصاد المحلي وقد ينتج عن ذلك حدوث تفكك اجتماعي وينتج عنه أيضا انهيار النظام الاقتصادي.[1]

3. ترك أصحاب الكفاءات والمؤهلات العلمية شغل الوظائف العامة في الدولة:

عزوف الكثير من الكفاءات والمؤهلات العلمية العالية عن تقلد الوظائف العامة في الدولة أو الوظائف التي تحتاج شعور خاص بالمسئولية مثل الخدمة في المراكز الصحية والمستشفيات، وذلك نتيجة لانهيار الدخول الحقيقية، ومما لا شك فيه أن هذا يشكل خطرا كبيرا على النتائج الاجتماعية التي تحدث على مدى طويل نتيجة التضخم[2].

ثانياً: الآثار الاقتصادية للتضخم

- **أثار التضخم على الاقتصاد الوطني:**[3]

الاتجاهات التضخمية وغير المتوقعة تأثر بشكل ملحوظ على النمو الاقتصادي حيث يتم تكاتف الدولة الممثلة في الحكومة وأيضا أفراد الوطن من أجل الدفاع عن الاقتصاد الوطني

(1) حسين، بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، الأسس والمبادئ، دار الكندي للنشر والتوزيع الأردن، 2002، ص 138.

(2) حسين، بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، الأسس والمبادئ، المرجع السابق، ص 173.

(3) زكي، رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1980، ص 554-555.

ومحاربة ذلك التضخم حيث تصبح المؤسسات لها سلطة قوية وواسعة في ازدياد معدلات النمو الاقتصادي.

1. **ارتفاع متواصل في الأسعار:**

من خلال تعريف التضخم ومعرفة خصائصه نجد أن التضخم ظاهرة ليس بالموسمية ولا ظاهرة مؤقته وارتفاع الأسعار لا يقابله ارتفاع في جميع الأسعار في وقت واحد إلا أنه حينما يحدث انخفاض في القيمة الواحدة للعملة النقدية هذا يؤثر على القوة الشرائية للسلع أو الخدمات.

2. **ارتفاع سعر الذهب بما يقابل العملة المحلية:**

في الوقت المعاصر لظاهرة التضخم يعني أن الذهب سوف يرتفع سعره وهذا لأن زيادة الطلب على السلعة تقابله ارتفاع سعر الذهب والسبب في هذا أن الذهب يتمتع بالصفات التي لا يتمتع بها غيره من النقود في القيمة الاحتياطية للنقود فتقوق معدلات الطلب الإنتاج مما يؤدي إلى أن تحدث ظاهرة التضخم وتؤدي إلى ارتفاع في الأسعار.

3. **ارتفاع سعر العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية:**

إن ارتفاع صرف العملة تجاه العملة الأخرى في حالة ارتفاع الأسعار يحدث معه حالة من التضخم لأي دولة ما حدث فيها ارتفاع الأسعار على عكس الدولة الأخرى التي لم يحدث فيها مثل هذا فبالتالي يحدث هنا فرق السعر مما يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية عن العملة المحلية هنا يحدث التضخم ويؤدي إلى إيقاف النشاط الاقتصادي وانهيار الاقتصاد الوطني.

- **تأثير التضخم على الحياة:(1)** أن آثار التضخم على الأسرة يصاحبه الكثير من التغيرات في الأسرة بجانب بعض التغيرات في سلوك الأسرة وأيضا التغير في المستوى المعيشي لأسرة وقد انخفضت الدخل لأسرة مما يؤدي إلي تغير في المستوى المعيشي للأسرة فمن ابرز ضحايا التضخم الأسري محدودي الدخل فالكثير من الأسر الفقيرة تتعرض لتغيرات كثيرة في المستوى بسب حدوث فجوة شرائية في الأسعار والطلب على السلع أو الخدمة فالارتفاع المتواصل لارتفاع الأسعار يجعل الأسر محدودة الدخل ليس في استطاعتها الحصول على كافة السلع والخدمات لذلك الدولة حريصة كل الحرص بالأسرة المحدود الدخل.

- **أثر التضخم في توجيه رؤوس الأموال (2)**

التضخم يؤثر بالسلب على رؤوس الأموال خاصة الأنشطة المعتمدة على رؤوس الأموال مثل الخدمات السياحية ومشاريع النقل وكل هذا يتأثر بالعوامل التي تؤثر على التضخم. فالتضخم يهدد المجتمع لأنه يسيطر على الاقتصاد بصورة كبيرة ويؤثر على مستوي دخل الأفراد وأيضا على مستوي معيشة الأفراد ويجعل هناك ازدياد في شريحة محدودي الدخل ويحدث تفاوت كبير في إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع مما يشكل اضطرابات في المجتمع.

(1) أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان 2002، ص206.

(2) أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2002، المرجع السابق، ص213.

المبحث الثاني

السياسة المالية والنقدية وفعاليتها للحد من التضخم

يعمل البنك المركزي على تحديد أهداف السياسة النقدية والمالية وذلك للحفاظ على الاستقرارالنقدي وذلك عبر التأثير على حجم الائتمان عن طريق اختيار الوسائل المساعدة على التدخل في نشاط البنوك والمؤسسات المالية وتوجهها والإشراف عليها إذ يعتبر التحكم في الكتلة النقدية من المهام الهامه للسياسات النقدية باعتبارها احدى الوسائل المستخدمة للوصول إلى الأهداف الاقتصادية، وتحقق السياسة النقدية أهدافها بزيادة الموارد الحقيقية لتمويل المشاريع ذات المردود العالي فإن أهداف السياسة النقدية تختلف من اقتصاد لأخر باعتبارها جزء من السياسة الاقتصادية فان مردودها وأهدافها في الدول المتقدمة تختلف عن الأهداف والمردود في الدول النامية وسوف نستعرض السياسة المالية ومدي فاعليتها في الحد من التضخم في المطلب الأول بينما نستعرض في المطلب الثاني السياسة النقدية وفاعليتها للحد من التضخم.

المطلب الأول

السياسة المالية وفعاليتها للحد من التضخم

اتجهت السياسة النقدية إلى الأخذ نحو فكرة سياسة التخطيط وذلك من أجل الحفاظ على النمو الاقتصادي في حالة مزدهرة بصفة مستمرة والعمل على التوزان الاقتصادي وتجنب مخاطر التضخم التي تؤدي إلى انهيار الاقتصاد الوطني. فالتضخم له أثر بالغ على الاقتصاد الوطني حيث تختلف الوسائل المعالجة لظاهرة التضخم حيث تم التركيز على السياسة المالية المستخدمة في الحد من ظاهرة التضخم وكانت من ضمن عناصر السياسة المالية. [1]

سياسة سعر الخصم وتعديل النسب الاحتياطي القانوني، وأيضا إضافة الوسائل الأخرى المستخدمة في الحفاظ على هيكل الاقتصاد الوطني وهي فرض الضرائب الجديدة والقروض الجديدة وغيرها من العناصر الهامة في وسائل السياسة المالية من قبل الحفاظ على النمو الاقتصادي ومواجهة العوائق التي تواجه الاقتصاد. لذلك كان هدف السياسة المالية المتبعة من قبل الحكومة الحفاظ على النمو الاقتصادي وبيان مدي فعالية الخطط المتبعة في السياسة النقدية في الحفاظ على الهيكل الاقتصادي الوطني من العوائق التي تواجهه والمتمثلة في اهم العوائق وهي التضخم.

ماهية السياسة المالية:

هناك العديد من التعريفات للسياسة المالية وأننا نذكر منها بعض التعريفات على سبيل المثال:

السياسة المالية: هي تحصيل سياسيات تتعلق بما ينفق عامة أو يتم الحصول عليه في صورة إيرادات في الصالح العام وبقصد أن يتحقق أهداف لصالح العامة.

---

(1) أسامه، القولي، مبادي النقود والبنوك، الإسكندرية، دار الجامعة، 1997، ص122.

بينما عرفت السياسة المالية في تعريف أخر وهو:

السياسة المالية: هي جزء من خطط الحكومة الموضوعة والتي تحقق منها الحكومة الإيرادات العامة وتكون هذه الإيرادات في صالح الدولة كالضرائب التي يتم تحصيلها من الممولين، وبالتالي تزيد من عجله النشاط الاقتصادي «

وأيضا وضع تعريف آخر للسياسة المالية:

هي إجراءات تقوم بها الدولة من أجل إدارة النشاط المالي والتحكم فيه للصالح العام وتحقيق تنمية الاقتصاد المحلي والحفاظ على كيان الاقتصاد الوطني. [1]

عرفت أيضا السياسة المالية بأنها:

هي خطة وضعت من داخل الحكومة لدعم الاقتصاد الوطني وتوفير كافة السلع والخدمات للصالح العام»

ومن التعريفات السابقة نجد أن السياسة المالية هي نموذج تقوم به الدولة من أجل الحصول على تحقيق المنفعة العامة للصالح العام، وذلك بتحصيل الضرائب والإيرادات العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية. ويعد الهدف من السياسة المالية التي تتبعها الدولة هي حماية النشاط الاقتصادي والعمل على النمو الاقتصادي وأيضا تجنب مخاطر التضخم التي تعمل على انهيار النشاط الاقتصادي[2] .

ونستطيع أن نقول إنه بفضل السياسة النقدية تكون الحكومة قائمة على الحفاظ على الكيان الاقتصادي الوطني والعمل على كل نشاط يزيد من النمو والاقتصادي ويعمل على إنعاشه ومن الجانب الأخر الحرص من قبل الدولة على تجنب كل نشاط أو تدبير معين يهدر النشاط

(1) جمال، بن دعاس، سياسة النقود، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007، ص 133.
(2) على، توفيق، سياسة نقديه في الدولة العربية، أبو ظبي، 1996، ص 189.

الاقتصادي ويدمر عجلة التنمية الاقتصادية فتعمل الحكومة بكل حرص على مواجه كافة التحديات التي تواجه النشاط الاقتصادي وتعطل سير التنمية الاقتصادية.

- **تطور السياسة المالية**

علم المالية مر بمرحل متعددة من التطور والتنمية حيث كانت الفكرة المالية هي السير تبع خطوات التطور في كافة المجالات التي منها تحافظ الحكومة على الكيان والهيكل الاقتصادي، فتعتبر السياسة المالية مرآة تبين لنا دور الدولة وغاية الدولة من الحفاظ على الصالح العام من أجل تحريك عجلة التنمية الاقتصادية نحو الأمام، وهنا نلاحظ تطور السياسة المالية عبر التاريخ.

- **مراحل السياسة المالية:**

مرت السياسة المالية بأهم مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: السياسة المالية المحضرة:

ومقتضي هذه النظرية أن الدولة تقوم بالإنفاق في مشروعات ضخمة ويتم التمويل من قبل القروض وهذا ما يكون عن طريق الاقتراض وهذا يؤدي إلي نشاط عجلة الاقتصاد حتى يتمكن النشاط الاقتصادي من مواجهه العوائق التي تواجه النشاط الاقتصادي، إذ أن الفكرة من هذه النظرية هي أن تعمل الدولة على خطط لنمو الاقتصاد والعمل على مواجهة الكساد الاقتصادي والركود الاقتصادي الذي يمكن أن يواجه النشاط الاقتصادي فيعطل حركه التنمية الاقتصادية[1].

وهذه النظرية تفترض بما يسمى سقي المضخة وتفترض في هذه الحالة أن يكون الإنتاج يزداد لأن الموارد غير المستخدمة سوف تزداد بمجرد استخدام الحكومة لها والأنفاق عليها

(1) حسين، شملول، إثر الاستقلالية البنك المركزي على سياسة النقدية، رسالة ماجيستير، 2001، ص 238.

فاصطلاح سقي المضخة يحمل استنتاج أن حجم الأنفاق يشمل جزء سيكون له أثر على الاقتصاد المحلي أي الاقتصاد الوطني.

المرحلة الثانية: السياسة المالية التعويضية:

وتعتبر السياسة المالية التعويضية طبقا لهذه النظرية أن الإنفاق الحكومي المعد من قلب الدولة لابد أن يراعي النشاط الاقتصادي والعمل على تحقيق مستوى مرتفع من الدخل فلا يكون الهدف فقط هو تغطية النفقات العامة وإنما بجانب تغطية النفقات العامة لابد من العمل على دعم النشاط الاقتصادي ووضع الخطة البديلة لمواجهة الظروف الطارئة وخصوصا ظروف الكساد الاقتصادي والتي يكون سببها التضخم [1].

فالسياسة التعويضية قد تتمثل في إحدى الواجهتين التاليتين:

وهي ضرورة خفض الأنفاق العام أو زيادة الضرائب أو الاثنين معا كلما زاد حجم الأنفاق الخاص، وتستند السياسة المالية على التأثير في حجم الاستهلاك والتأثير على الاستثمار.

أ- **التأثير على حجم الاستهلاك:**

من الوسائل السياسة المالية هي الضرائب والأنفاق العام، فتخفيض الضرائب خلال فترة الركود يؤدي إلي زيادة الأنفاق وبالتالي ترتفع معه القوة الشرائية المتاحة للأفراد وغيرها من الشركات أم الوسيلة لأخري لزيادة الاستهلاك هي العمل على الزيادة في النفقات العامة وخاصة النفقات الاجتماعية والتحويلية حيث أن هذه الزيادة تؤدي إلى تجنب المنافسة بين القطاعين الخاص والعام.

ب- **التأثير على الاستثمار:**

الدولة لها القدرة في القيام بالدخول في الاستثمارات المباشرة وبالتالي تستطيع الدولة

(1) MEDIA BALI.INFORMSTION DE REPOMENT.BANK MEAR. 1996. P 239.

التأثير على حجم الاستثمارات في القطاعين العام والخاص وذلك عبر وسائل وتقنيات تستخدم من قبل الدولة في التمويل اللازم للمشروعات التي تقوم بها الدولة، فيتم ذلك عبر إعانات وقروض تقدم للتحفيز على الاستثمار وأيضا تحديد نسبة الفائدة. (1)

- **العوامل المؤثرة في السياسة المالية:**

من بين العوامل التي تؤثر في السياسة المالية تظهر بوضوح في إمكانية إنعاش الاقتصاد الوطني وحمايته من الكساد والتضخم فمن العوامل قد تكون عوامل إدارية وعوامل سياسية. وتعد العوامل الإدارية هي من أهم العوامل التي يكون لها التأثير الواضح على السياسة المالية في الحماية من التضخم ومن أهم هذه الجوانب هي الجانب الضريبي بحيث يجب أن يناسب الأنفاق ويتميز بالمرونة مع الاقتصاد الوطني.

- **أثر النظم الاقتصادية:**

أي أن السياسة المالية لابد أن يحدث بينها وبين الاقتصاد تناسق فيما بينهم من أجل تحقيق التنمية الشاملة في الاقتصاد، فالسياسة المالية في النظام الاشتراكي تختلف عن السياسة المالية في النظام الرأسمالي (2).

أ- **السياسة المالية في النظام الرأسمالي:**

قديمـا على أسـاس النظرية الكلاسيكية كان مضمون النظرية هو عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا أنه مع الوضع الحالي قد تغير وأصبحت الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية وبالتالي ازداد التنوع الضريبي ومعه ازداد الإنفاق وبالتالي ازداد حجم الاقتصاد والاستفادة من الضرائب والإيرادات في تحصيل الضرائب التي تعود بالنفع الأكبر على الصالح العام.

---

(1) AHMED، l AIGEREE، NON-DEVOLPMENT PARIS 1999.p 223.

(2) أسامه، الفولي، مبادي النقود والبنوك، الإسكندرية، دار الجامعة، 1997، ص222.

ب- **السياسة المالية في النظام الاشتراكي:**

الدور الذي تقوم به السياسة المالية في الدول النامية يختلف عن الدور في الدول التي تأخذ بنظام الرأسمالي عن الاشتراكي، ففي النظام الرأسمالي هيئ الوضع والموارد لإتاحة الإنفاق ودعم النشاط الاقتصادي أما في النظام الاشتراكي يتم أخذ الأدوات التي تستخدم في العمل على النمو الاقتصادي وازدياد إنعاشه والعلم على مواجهة كافة الأخطار المتمثلة في الخطر الأكبر وهو التضخم[1].

- **أهداف السياسة المالية**: من أهداف السياسة المالية في الاتي:

1. **دور السياسة المالية في استقرار الاقتصاد:**

العمل على استقرار الاقتصاد له أهمية بالغة في الدول النامية وذلك من أجل تحقيق استقرار في الاقتصاد لابد من إتباع سياسة مالية في غاية الأهمية وبضوابط متبعة جيدة ومدروسة فيما تحقق التنمية الاقتصادية وتواجه كل المخاطر التي قد يتعرض لها الاقتصاد. فاستقرار الاقتصاد يعين الوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مع الحصول على الاستقرار العام في الأسعار أي أن الاستقرار الاقتصادي هو أن تتحقق العمالة الكاملة دون تضخم أي تفادي حالات التضخم التي ربما يتعرض لها الاقتصاد الوطني وبالتالي تحدث فجوة في الأسعار وانخفاض لقيمة النقود وهنا ينهار الاقتصاد الوطني[2].

2. **دور السياسة المالية في ثبات الاستقرار:**

السياسة المالية لها الدور الأكبر في تحقيق الاستقرار العام والنمو الاقتصادي فالسياسة المالية هي الخطة المتبعة من قبل الوزارة أو الحكومة ونري خير مثال على هذه الخطة المتبعة هي الخطة السياسية المالية المتبعة في الإمارات وهي من أنجح الخطط التي تحافظ

(1) جمال، بن دعاس، سياسة النقود، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007، ص 122.
(2) على، توفيق، سياسة نقديه في الدولة العربية، أبو ظبي، 1996، ص 99.

على النمو الاقتصادي وتحقق الانتعاش الاقتصادي وتجنب مخاطر التضخم في الأسعار وتعمل على ازدهار النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ.

- **أثر السياسة المالية** [1]

1. **السياسة المالية في حالة عجز الاقتصاد:**

هنا قد يكون الطلب الكلي غير متناسق مع المعروض فربما يكون الطلب الكلي أكبر من حجم المعروض وبالتالي تحدث هناك الفجوة بين المطلوب والمعروض، وبالتالي يحدث عجز في ميزان المدفوعات فيتم حل هذه المشكلة من قبل تدخل السياسة المالية باتخاذ أحد وسائلها المناسبة المتمثلة في تخفيض الضرائب أو التوسع في النفقات العامة.

أ- **التوسع في النفقات العامة:**

إن الدولة تعمل على ازدياد النفقات عن طريق التوسع في الخدمات المرفقية وأيضا التوسع في المشروعات التي تخدم الصالح العام ومن أهمها زيادة إعانات العاطلين عن العمل وأصحاب ذوي الاحتياجات الخاصة وتكون الإعانة هنا من قبل الحكومة والإعانة قد تتخذ شكل نقدي أو شكل عيني[2].

ب- **تخفيض الضرائب:**

الضرائب تؤثر بشكل ملحوظ في خطة التنمية الاقتصادية وبالتالي تحافظ خطة السياسة المالية المتبعة من داخل الحكومة على استقرار الاقتصاد فتخفيض الضريبة في هذه الحالة يؤدي إلي زيادة في الاستثمار وزيادة في الاستهلاك.

---

(1) نبيل، الروبي، نظريه التضخم، مؤسسه ثقافه الجامعة، عمان، 1996، ص 188.

(2) عبد العزيز، شرابي، الاقتصاد الجزئي، مطبعه الأمير، 2003، ص 177.

- **السياسة المالية في حاله التضخم:**

في حالة أن تكون هناك فجوة في الطلب الكلي وحجم المعروض يحدث ما نسميه بظاهرة التضخم فهنا لابد من استخدام السياسة المناسبة التي تعمل على تقليل الفجوة بين الطلب الكلي وحجم المعروض في حال نجاح تلك الوسيلة تتحقق الغاية من السياسة المالية المتبعة من قبل الحكومة وتقوم عن طريق وسائل مناسبة وهي:[1]

أ- **زيادة الضرائب**

الهدف من زيادة الضرائب هنا هو تقليل القوة الشرائية فالضرائب تكون متنوعة وعديدة وبالتالي حينما تزيد الضرائب يؤثر هذا بالإيجاب على القوة الشرائية والعمل على تقليل القوة الشرائية فالدولة تفرض زيادة الضرائب التي تؤدي إلى تقليل حجم الطلب الإجمالي.

ب- **تخفيض النفقات العامة**

تتوجه الدولة بتقليل حجم النفقات العامة المتعلقة بالخدمات العامة والحد من الإسراف والتبذير في تنفيذ المشروعات العامة التي تقوم بها الحكومة للصالح العام مع عدم المساس بالإنفاق الذي يؤثر على القوة الاقتصادية والقيام بالمشروعات الاقتصادية التي يقصد بها هنا كإقامة الطرق وبناء الجسور والمستشفيات وغيرها فلابد من العمل على الحد من النفقات في هذه المشروعات [2].

(1) حسين، شملول، إثر الاستقلالية البنك المركزي على سياسة النقدية، رسالة ماجيستير، 2001، ص 55.
(2) محمود، حميدات، مدخل لتحليل النقدي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعي، 1996، ص 128.

المطلب الثاني

السياسة النقدية وفعاليتها للحد من التضخم

مر العالم بفترات اقتصادية صعبة للغاية خلفت أثار في غاية الخطورة وأدت إلى ظهور العديد من المشكلات لم تكن معروفة أمام العالم من قبل، وهذه الكوارث الاقتصادية التي عرفها العالم تشتمل في الكساد والبطالة والتضخم وغيرها من المشكلات الاقتصادية التي ظهرت على فترات متباينة. والسياسة النقدية كان لها دور هام في هذه الأفكار وحيث مرت السياسة النقدية كان لها دور هام في هذه الأفكار وحيث مرت السياسة النقدية بعدة مراحل متمثلة في التأثير على النشاط الاقتصادي ومدي فاعليتها على النشاط الاقتصادي فأصبحت للسياسة النقدية أهمية في الهيكلة السياسة الاقتصادية الكلية فكان لسياسة النقدية قديما الصدارة من حيث الاعتراف بها باعتبارها الأداة الوحيدة المختصة في تحديد السياسة الاقتصادية والوسيلة الفعالة للعمل على إنعاش الاقتصاد. [1]

إذ أن ارتفاع الأسعار له تأثير سلبي على السياسة الاقتصادية وأيضا على مستوي المعيشي للأفراد خاصه أصحاب الدخل المحدود ولذلك كان لابد من العمل على انعاش الاقتصاد وضمان الاستقرار والعمل على تجنب التضخم لذلك تبنت دولة الإمارات السياسات الإصلاحية الهامة والتي من ضمنها آليات السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك عن طريق كبح التضخم والعمل على التوازن في ميزان المدفوعات وهذا يؤثر على سعر صرف العملة الوطنية لدولة الإمارات تجاه العملة الأجنبية ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في علاج المشاكل الاقتصادية وكل الحرص على حفاظ انتعاش الحياة الاقتصادية والعمل على تحقيق النمو الاقتصادي.

(1) احمد، صلاح، دراسات نقديه في مكافحه التضخم، رسالة ماجيستير، الجزائر، 2006، ص87.

- **ماهية السياسة النقدية:**

السياسة النقدية: هي جزء من أدوات السياسة الاقتصادية ويظهر بوضوح دورها الهام في حل المشاكل الاقتصادية أي التي تواجه النمو الاقتصادي لدولة الإمارات ومن أبرز المشاكل الاقتصادية التي تعمل السياسة النقدية [1] على حلها هي مشكلة التضخم فتعد السياسة النقدية هي الوسيلة الفعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعمل على خدمة أهداف التنمية الاقتصادية. وفي الوقت المعاصر تعد السياسة النقدية هي من إحدى الوسائل التي تعمل على إصلاح الأوضاع الاقتصادية الحالية وطبقا لما يمر به العالم من تطورات وتحديات خصوصا في مواجهه الأزمات الاقتصادية دفع هذا الاقتصاديون إلى الحث عن طرق معالجه هذه الأزمات [2].

- **تعريف السياسة النقدية:**

نلاحظ عدم تواجد تعريف للسياسة النقدية وإنما كان هناك اختلاف متواجد بين فقهاء القانون على تعريف السياسة النقدية وكذلك نجد أن اغلب التعريفات اتفقت على العناصر المكونة للسياسة النقدية.

التعريف الأول: عبارة عن إجراءات تتخذ من قبل الدولة في إدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد.

التعريف الثاني: إجراءات تقوم بها السلطة المعينة في المجتمع وهذه السلطة النقدية في المجتمع وهذه الإجراءات تتخذ بغرض الرقابة التي تحقق الأهداف الاقتصادية التي تسعي الحكومة في الوصول اليها.

(1) مسعود، دراسي، السياسة المالية، رسالة ماجيستير، جامعه جزائر، 2004، ص 56.
(2) احمد، جامع، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة الجامعي، القاهرة، 1990، ص188.

التعريف الثالث: هي الاستراتيجية التي تقوم بها الحكومة من اجل السعي نحو تحقيق نمو اقتصادي مرتفع أي نمو اقتصادي متوازن من اجل تجنب مخاطر التضخم الذي يحدث في الأسعار[1].

- **أهداف السياسة النقدية:**

السياسة النقدية تحقق العديد من الأهداف ولكن تحقيق الأهداف يتأثر بعوامل الاقتصاد فتحقيق أهداف السياسة النقدية يختلف من اقتصاد لأخر وهذا حسب الدولة فالأهداف التي تحققها السياسة النقدية في الدول المتقدمة تختلف عما يتم تحققيه من أهداف في الدول النامية.

- **أهداف السياسة النقدية في الدول المتقدمة:**

- العمل على استقرار في الأسعار.
- تحقيق التوازن الخارجي أي يكون سعر الصرف في العملة الأجنبية في مستوي الاستخدام فيمكن أن تقول إن السياسة النقدية من اهم أهدافها تحقيق التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد فالكثير من علماء الاقتصاديون يروا أن السياسة النقدية هي الأداء الوحيد التي تعمل على استقرار النشاط الاقتصادي وأيضا العمل على استمرارية وديمومة هذا الاستقرار الخاص بالنشاط الاقتصادي.

أهداف السياسة النقدية في الدول النامية:

الإجراءات النقدية التي تتخذها الحكومة في الدول النامية ويكون الهدف منها خدمه التنمية في الدول النامية وسبب ذلك قلة الموارد المالية وتخلف الاقتصاد الوطني واختلاف في التوازن الاقتصادي وأيضا محدودية نظام الصرف فلابد أن تكون أهداف السياسة النقدية هنا تطوير أجهزة النظام المصرفي والعمل على التنمية وتوفير وتمويل ذاتي وتكون أهداف

(1) محمود، حميدات، مدخل لتحليل النقدي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعي، 1996، ص 233.

السياسة النقدية متماشية مع الأجهزة والتطورات الموجودة وطبقا لنشاط هذه الدول فلتحقيق التطور لابد أن يكون هناك بعض الأسس وهي: -

1. تغير في النظام الاقتصادي.
2. توفير المدخرات الكافية.
3. اتباع سياسة نقدية مناسبة للأوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد. [1]

- **أهداف السياسة النقدية بصفة عامة:** من الأهداف العامة للسياسة النقدية هي:

1. تحقيق الاستقرار النقدي: هدف السياسة النقدية وهو تحقيق الاستقرار النقدي وذلك عن طريق العمل على استقرار عام في الأسعار إذ أن أي تغير في قيم العملة الوطنية يؤثر على المستوى المحلي فالسياسة النقدية تعمل على تجنب ضغوط التضخم التي تحدث في الأسعار إلا أنه هناك بعض الارتفاعات في الأسعار تكون مقبولة من الناحية الاقتصادية إذ تعمل على زيادة في النمو الاقتصادي وهناك بعض الآثار التي تظهر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي [2] وهو الأثر على توزيع الدخل إذ تنخفض الأجور لأصحاب الدخل الثابت وترتفع نسبيا لأصحاب الدخل الحر نتيجة ارتفاع بشكل ملحوظ في الأسعار. إن الأثر في ميزان المدفوعات يظهر خلال ارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات وزيادة في الواردات وبالتالي يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات فأسعار المواد الأولية تكون منخفضة الأثر على الإنتاج وعليه فإن زيادة الأسعار تؤدي إلي زيادة حجم الإنتاج وبالتالي تحدث زيادة في الإنتاج حيث أن أسعار المنتجات المخزنة تحقق أرباح إضافية عند بيعها.

---

(1) احمد، صلاح، دراسات نقديه في مكافحه التضخم، رسالة ماجيستير، الجزائر، 2006، ص122.

(2) احمد، جامع، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة الجامعي، القاهرة، 1990، ص 222.

2. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات السياسة النقدية إذ تعمل على خلق حالة من التوزان خصوصا في ميزان المدفوعات وأحيانا يحدث تدفقات مالية من النفقات والإيرادات العامة على مستوي الاقتصادي الكلي[1].

3. للقضاء على البطالة في السياسة النقدية جانبين مهمين هما الادخار والاستثمار، ففي الاستثمار تهدف السياسة النقدية لزيادة نسبة الاستثمار إلى إجمالي الدخل القومي، بينما في الادخار تهدف السياسة النقدية إلى الادخار من حيث تعبئة المدخرات المحلية عن طريق المؤسسات المحلية.

- أدوات السياسة النقدية:

هناك أدوات للسياسة النقدية منها ما هو أدوات مباشرة والبعض الأخر أدوات غير مباشرة

- الأدوات غير المباشرة:

(1) أداة سعر الخصم وسعر الفائدة:

حيث أن سعر الفائدة وسعر الخصم هي أسعار قصيرة الأجل من حيث ناحية التأثير في السوق النقدي فكل من سعر الخصم وسعر الفائدة علاقة طردية فالسلطة النقدية المتمثلة في الحكومة تقوم برفع الفائدة وذلك من اجل تجنب مخاطر التضخم التي سوف تحدث في النشاط الاقتصادي فتقوم السلطة النقدية برفع سعر الفائدة ورفع سعر الخصم مما يؤدي إلي خفض حجم الأنفاق الكلي الذي يساعد في تخفيف من الضغط التضخمي فحينما تحاول السلطة في الدولة إنعاش الاقتصاد ومعالجة الركود الاقتصادي فتقوم بتخفيض سعر الفائدة عن طريق سعر الخصم[2].

(1) مسعود، دراسي، السياسة المالية، رسالة ماجيستير، 2004، ص234.

(2) حامد، عبد المجيد، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 134.

(2) **أدوات عمليه السوق المفتوحة:**

وهذه الأداة هي عملية السوق المفتوح وتعد من أهم الأدوات المكونة للسياسة النقدية حيث حينما يحدث انكماش في الاقتصاد فهنا تقوم السلطة بعمل معالجة للكساد الاقتصادي عن طريق زيادة الأنفاق العام وهذه المعالجة حالة الانتعاش الاقتصادي وبينما في حالة حدوث تضخم في الأسعار فإن المصارف هنا تقوم بيع الأسهم والسندات والأوراق المالية من أجل التقليل من التضخم الذي سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد إذا استمر في الارتفاع.[1]

(3) **أداة الاحتياطي النقدي:**

إن المصرف القائم بمنهج الائتمان وقبول الودائع هو البنك التجاري أي المصارف التجارية فقدرة المصارف هنا في العمل على التوسع في عملياتها تجارية والاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة، فقد تقوم المصارف التجارية إلى رفع الاحتياطي النقدي وذلك من أجل استمرارية استقرار سعر النقود وأحيانا يتم تنظيم الدورات الاقتصادية والتوضيح للوضع الخاص بميزان المدفوعات فيعد الاحتياط النقدي من اهم المحددات التي تؤثر في السياسة النقدية ومن أجل تجنب مخاطر التضخم لابد من معرفة نسبة الاحتياطي في القانون للبنوك التجارية فإنه يكون بمثابة أداة فعالة للسياسة النقدية وخصوصا في السوق النقدي الذي يتسم بالاتساع في الدول المتقدمة.

- **الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:**

الأدوات المباشرة للسياسة النقدية هي الأدوات التي تستخدم من أجل التأثير في الإنتاج ومن أهم هذه الأدوات:

(1) حمدي، عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية، مكتبه النهضة العربية، الإسكندرية، 1986، ص255.

(1) **الرقابة على الائتمان** [1]

هذه الأداة تستخدم في الحالة التي يكون فيها تضخم الأسعار وبالتالي يكون ميزان المدفوعات في حاله من العجز ويتم الرقابة على الائتمان من خلال فرض هذه الحالة على بعض الإجراءات التي يكون غرض منها هو تحديد حجم القروض إذ في هذه الحالة قد تتعرض البنوك إلى عقوبات تختلف من دوله لأخرى والأخذ بهذا الأسلوب يؤثر على توزيع القروض تجاه القطاعات التي تعد أكثر حيوية بالنسبة للتنمية أو التي تحتاج إلى مواد مالية حينما يتم الأخذ بهذه الأداة تطرح عدة مشاكل أهمها:

- في حالة تحديد سقف قروض بمستوي أقل ما يطلبه السوق فإنه يؤدي إلي رفع معدلات الفائدة.
- عدم تأكد من نجاح هذه الطريقة لعدم معرفة مستوي فعالية المشاريع.
- قواعد سياسة هذه الأداة هي سلبية في حالة القطاع الخاص وإيجابية في القطاع العام.
- يكون لهذه الأداة العديد من الأثار السلبية إلا إذا تم دمج هذه الأداة مع سياسة انتقائية قروض ستكون اقل سلبيه وأكثر قبولا. [2]

(2) **النسبية الدنيا للسيولة:**

مفاد هذه الأداة أن المصرف التجاري يقوم بعمل الاحتفاظ بنسبة دنيا ويتم تحديدها عن طريق بعض الأصول إذ يتم تجميد بعض الأصول وذلك عن طريق الحد من اقتراض القطاع الخاص.

---

(1) باهر، محمد، اقتصاديات المالية العامة، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1998، ص 277.

(2) نبيل، الروبي، نظريه التضخم، مؤسسه ثقافة الجامعة، عمان، 1996، ص49.

(3) **قيام المصرف التجاري المركزي ببعض العمليات التجارية:**

يكون البنك المصرفي الرئيسي أداة من أدوات السياسة النقدية حيث يكون هذا الأثر بالنسبة لاستخدام هذه الأداة في السياسة النقدية محدد الأثر نتيجة لقيام المصرف التجاري المركزي ببعض الأعمال المصرفية بشكل مؤقت أو بصورة دائمة. [1]

- **الأدوات الأخرى للسياسة النقدية:**

بجانب الأدوات المباشرة والأدوات الغير مباشرة توجد أدوات أخري ومنها

(1) **الودائع المشروطة من اجل الاستيراد:**

في هذه الأداة تستخدم دفع المستوردين لإيداع مبالغ هدفها تسديد أسعار الواردات في صورة ودائع لدي البنك المصرفي الرئيسي إذ في غالب الأحوال يكون المستوردين غير قادرين على تجميع أموالهم الخاصة مما يكون أمامهم القيام بالاقتراض من البنك لضمان الأموال اللازمة والإيداع وهذا يؤدي بدورة إلى رفع تكلفه الواردات.

(2) **الأقناع الأدبي:**

هو وسيلة يتم استخدامها من قبل البنك المركزي ويتم تطبيقها من قبل البنك بطريقة ودية وغير ودية لتنفيذ سياسة معينة في مجال الائتمان ولكن هذه الطريقة لا تكون ناتجة إلا طبقا لطبيعة العلاقات القائمة بين المصرف والمستوردين وهذه الطريقة تبين أن عمليات تعديل سعر الفائدة ومعدل الخصم وعمليات السوق مفتوحة ما هي إلا عبارة عن مجموعة وسائل تقليدية يتم ممارستها من قبل السلطة النقدية. [2]

---

(1) على، توفيق، سياسة نقدية في الدولة العربية، أبو ظبي، 1996، ص 189.

(2) نبيل، الروبي، نظريه التضخم، مؤسسه ثقافه الجامعة، عمان، 1996، ص287.

- عوامل نجاح السياسة النقدية:

من عوامل السياسة النقدية تتمثل في بعض الإصلاحات التي يكون من الواجب القيام بها وهذه الإصلاحات هي:

(1) **استقلالية المصرف الرئيسي:**

في العصر الحالي من الدارسات التي يقوم بها المصرف الرئيسي تدور حول نوعين من الدراسات وهي:

الأولى: حول الاتجاهات التضخمية المتضمنة في ثنايا الصراع بين الأثارة القصيرة والطويلة المدي للتوسع في العملية النقدية.

الثاني: يدور حول الرأي العام لهؤلاء المسؤولين عن اتخاذ القرارات الهامة التي تخص سياسة الدولة في السياسة النقدية والعمل على الحفاظ على النمو الاقتصادي والتضخيم، لذلك ظهرت بعض الأسباب الأتية ومنها أسباب استقلالية البنك المركزي والبعض يري أن ربط السياسة النقدية بقاعدة القانونية لا يكون هذا به حالة من المرونة وإنما به حالة من عدم الاتزان. [1]

والبعض الأخر يري أن استقلالية البنك المركزي بها مصداقية الاستقلال والسياسة النقدية التي تعود معها المنفعة على الاقتصاد وتحديد معايير الاستقلالية على النحو الاتي:

أ- صياغة السياسة وبيان الأسلوب المتبع للعمل على التوجهات الخاصة بالسياسة النقدية.

ب- استقرار الأسعار يعد من اهم أهداف السياسة النقدية.

ج- وضع ضوابط وحدود متعلقة بالإقراض من اجل العمل على النمو الاقتصادية وخلق حاله الاتزان وتجنب مخاطر التضخم.

---

(1) محمود، حميدات، مدخل لتحليل النقدي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعي، 1996، ص 56

(2) **تقويم أدوات السياسة النقدية** [1]:

حينما كانت أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة غير بما فيه إنجاح العمليات الاقتصادية والحفاظ على النمو الاقتصادي بدأت السلطات النقدية في القيام باتخاذ أسلوب أخر وهو العمل على تقويم أدوات المتعلق بأدوات السياسة النقدية في السوق التأثير على النقود والائتمان أسعار الفائدة بطريقه غير مباشرة من خلال إجراء التغيرات مع أخري أي السيولة المتعلقة بالمصارف التجارية وغيرها من المؤسسات المالية. والقيام بإصلاح الأدوات السياسة النقدية يحتاج إلى البعض من الوقت وليس المتوقع يتضمن جميع تدابير الإصلاح في وقت واحد وهذا يتوقف على مدي كفاءة التي يمكن أن يتم بها جميع إجراءات التغيير المنتظم والتشريعي.

وتكون الأدوات المباشرة في ضبط أسعار الفائدة وسقوط الائتمان والأنواع الرئيسية للأدوات غير مباشرة وهي عمليات السوق المفتوح وتسهيل الاقتراض التي يؤثر في البنك المصرفي الرئيسي.

(3) **إصلاح القطاع المصرفي:**

الكثير من الدول تعاني فيها القطاع المصرفي والسبب في هذا المشاكل التي تواجه القطاع المصرفي المتمثلة في عدم قدرته على القيام بدور التنمية التي يتأثر بالاختلالات العامة في الاقتصاد ونلاحظ أن ضعف هذا نتيجة ضعف الإدارة بالقطاع العام وبعض الإجراءات البسيطة التي تكون محددة في القطاع الخاص فالضعف في الوساطة المالية متمثلة في صور من صور الأتية [2]:

(1) حامد، عبد المجيد، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 98.

(2) MEDIA BALI.INFORMSTION DE RRPOMENT.BANK MEAR. 1996،p 23.

أ- معدلات الفائدة الحقيقية.

ب- تراكم الديون المتغيرة في المصارف.

ج- عدم قدرة المصارف في قدرتها على تطوير أدائها والتوسع في نطاق خدماتها.

ومن عوامل الضعف في الدول النامية هو تدني رأس المال المصرفي وأيضا ضعف المنافسة بين المصارف وإصدار تداول أدوات قصيرة الأجل وغياب الرقابة المصرفية الفاعلة في المصرف الرئيسي ولكي يتم تطبيق الإصلاحات المالية والمصرفية يكون هناك مرحلتين مرت بهما عملية الإصلاح وهما.

- **المرحلة الأولى:**

تتمثل في الأدوار الرئيسية وهي العمل على تحرر أسعار الفائدة وهذا يكون بصورة تتناسب وسرعة الخطوات والإصلاح في القطاع المصرفي مع التقدم في تحقيق الاستقرار الكلي في الاقتصاد والابتعاد عن الائتمان وهذا يكون بوجود تزامن في الأسعار الفائدة مع أزاله اثأر التضخم في السوق العمل على تحرير سعر الصرف الأجنبي عن تصحيح أسعار صرف العملات المحلية المبالغ في قيمتها والعمل على أزاله القيود التي تكون في معاملة حسب راس المال تدريجياً[1].

- **المرحلة الثانية:**

وهي تتمثل في إجراء مراجعة شاملة للتشريعات والقوانين تهدف إلى تعديل وتطوير يتماشى مع مرحلة الانتقالات إلا أن هناك العديد من الصعوبات العامة لا تزال تمثل عائق مهم أما الأنظمة النقدية والمالية سليمة.

(1) محمد، الصاوي، الوضعية النقدية، أبو ظبي، 2004، ص 98.

(4) إنشاء سوق النقد الأولى والثانوي:

السوق النقدي المنظم والمتطور له أهمية بالغة حيث من خلال ذلك يتمكن من تأمين سيولة القطاع المصرفي وقدرة السلطات النقدية من الرقابة الفعالة على الائتمان والنقود في الاقتصاد ويستخدم سلطات النقدية كافة التغيرات التي تحدث في السوق وذلك اعتبارا اثأر سياسة النقدية ويتم الاستدلال به لاتخاذ الأحوال التي يتم التعامل بها والطرق المالية والتي تكون من شهادات الإيداع والأوراق التجارية وغيرها ومن اهم الأوراق التجارية[1] هي أذون الخزانة وتحدد مدتها من ثلاثة أشهر إلى سنة ومن مزاياها سهولة التصرف ودون التعرض لخسائر رأسمالية ومن أهم العوائق التي تقف كعقبة أمام نجاح الأسواق هي الاشتراطات القانونية لحيازة صناديق الاحتياط وان المؤسسات المصرفية يكون في حيازتها كمية كبيرة من السندات واستمرار السيولة المفرطة في النظام المصرفي، وذلك من الضروري العمل على استخدام سوق ثانوي في السندات الحكومية والعلم على ارتفاع حجم المعاملات في السوق الرأسمالي والعلم على إزالة كفة العوائق الأخرى التي تواجه السياسة النقدية.

(1) عبد العزيز، شرابي، الاقتصاد الجزئي، مطبعه الأمير، 2003، ص50.

الخاتمـــة

يوجد الكثير من المشاكل التي أصبحت عائق من عوائق الحياة الاقتصادية ومن تلك المشاكل مشكلة التضخم التي تعاني منها أغلب الدول سواء كانت في الدول المتقدمة أو في الدول النامية في الحياة الاقتصادية لهم والتضخم أصبح في تزايد مستمر نتيجة الآثار التي تركتها تلك المشكلة ألا وهي التضخم بشكل عام على حياة وبشكل خاص على الاقتصادين، ومن هنا أصبح للاقتصاد عدة أهداف ومن تلك الأهداف هي السرعة في المعالجة الكلية من مشكلة التضخم التي أصبح عائق من عوائق الحياة الاقتصادية داخل المجتمعات، كما يعرف التضخم بوجه عام على أنه الارتفاع العام والمستمر في الأسعار، وهذا التعريف لا يشتمل على ارتفاع سعر سلعة ما وفي فترة زمنية محددة بينما يشتمل على ارتفاع أسعار جميع السلع. وقد أدت مشكلة التضخم إلى عدة اضطرابات سواء كانت اقتصادية حيث فقدت الأموال قيمتها فكلما زاد التضخم الاقتصادي أصبحت النقود أقل قيمة من قبل ارتفاع معدلات التضخم، أو اضطرابات اجتماعية مثل أن يبحث الأفراد عن عمل له دخل أعلى من عملهم السابق لكي يستطيعون العيش بحياة كريمة مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة الاحتكاكية.

النتائـــج:

1. توصل الباحث إلى مفهوم التضخم الاقتصادي والذي يعرف على أنه ارتفاع تدريجي في الأسعار ويظهر نتيجة للتوسع في العرض أو الطلب أو زيادة في التكاليف.

2. توصل الباحث في أن أهم أسباب ظاهرة التضخم ظهور الانخفاض وزيادة في العرض الكلي والحروب والكوارث الطبيعية والاعتماد على السلع والخدمات المستوردة.

3. توصل الباحث إلى أهم الاثار الناتجة عن التضخم هي فقدان النقود لقوتها الشرائية الخاصة بها والناتج عن الزيادة المستمرة في الاسعار مما يؤدي إلى ضعف الثقة بالعملة الوطنية.

4. توجد وسائل للحد من التضخم هي تقليل النفقات الحكومية ورفع نسبة الضرائب على المنتجات الكمالية.

5. هنالك طريقتين يمكن بهما علاج التضخم وهما طريقة السياسة المالية والسياسة النقدية.

<u>التوصيات:</u>

1. يوصي الباحث بتنظيم الائتمان الاستهلاكي كأن يرفع البنك المركزي قيمة القسط الأول أو تقصير مدد السداد ففي كلا الحالتين سينخفض الطلب على الائتمان وبعد ذلك ينخفض الإنفاق ومن هنا ينخفض التضخم أو قد يتلاشى.

2. يوصي الباحث باستخدام طريقة الإقناع الأدبي ويكون ذلك من خلال أن البنك

المركزي يقوم بإرسال دعوة إلى إدارات البنوك الأخرى إلى توخي الحذر في سياساتهم الإقراضية والاستثمارية.

3. يوصي الباحث بالتأثير المباشر وهذا التأثير يكون من خلال فرض العقوبات على البنوك التي تنتهج ممارسات غير ملائمة من وجهة نظر السياسة النقدية كأن يرفض البنك المركزي إجراء عملية إعادة خصم لصالح البنوك التجارية عند إعلان عدم موافقته على سياساتهم الاستثمارية، أو يرفض إمداد البنوك التجارية بالاحتياجات النقدية الإضافية في حال تجاوز قروضها الحدود العليا المقررة.

4. ضرورة تطوير مؤشر لتوزيع الدخل والإنفاق على الفئات المختلفة ومعرفة نصيب كل فئة مثل التوزيع حسب حجم الأسرة وحسب المناطق وأيضا حسب مهنة رب الأسرة.

5. ضرورة لحاجة إلى تطوير مؤشر المخزون السلعي على مستوى القطاعات الإنتاجية المختلفة.

6. تطوير إحصاءات عن عدد وطبيعة قضايا الفساد حيث أنها أحد مؤشرات تقدير الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم.

المراجـــع

1. إبراهيم، الدعمة، التنمية البشرية، النمو الاقتصادي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2012.

2. إبراهيم، العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية، مؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2011.

3. احمد، صلاح، دراسات نقديه في مكافحه التضخم، رسالة ماجيستير، الجزائر، 2006.

4. احمد، جامع، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة الجامعي، القاهرة، 1990.

5. أحمد، هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية ،2014.

6. اسامة محمد الغوالي، مجدي محمد شهاب، مبادئ النقود والبنوك، بيروت، دار الجامعية، 2012.

7. أسامه، الفولي، مبادي النقود والبنوك، الإسكندرية، دار الجامعة، 1997.

8. إسماعيل، عبد الرحمن، حربي محمد موسي عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، عمان، 1999.

9. إسماعيل، هاشم، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، مصر،2016.

10. أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان،2002.

11. باهر، محمد، اقتصاديات المالية العامة، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1998.

12. بغداد، ربان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012-2013.

13. تقرير البنك المركزي عام 2009 – 2019.

14. تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء 2006.

15. تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لسنة 2006.

16. تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لسنة 2006.

17. تقرير وزارة التجارة الإماراتية عن عام 2014.

18. جمال حلاوة، وعلى صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

19. جمال، بن دعاس، سياسة النقود، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007.

20. حامد، عبد المجيد، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

21. حسين العجلان، ومحمد الزيود، وليد أحمد صافي أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، الطبعة الأولى، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

22. حسين، بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك (الأسس والمبادئ) دار الكندي للنشر والتوزيع الأردن، 2002.

23. حسين، شملول، إثر الاستقلالية البنك المركزي على سياسة النقدية، رسالة ماجيستير، 2001.

24. حمدي، عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية، مكتبه النهضة العربية، الإسكندرية، 1986.

25. حمدي، عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة، ملتزم الطبع والنشر، القاهرة، مصر، 2015.

26. خالد، المشعل، أثر العجز في الموازنة على معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي، 1412.

27. خليل، سامي، النظريات والسياسات النقدية، شركه كاظمه للنشر، الكويت، 1982.

28. رجاء، عزيز، استهداف التضخم، قسم الاقتصاد الكلي، المديرية العامة لإحصاء، البنك المركزي، 2019.

29. روبرت، بارو، ترجمة نادر إدريس التل، محددات النمو الاقتصادي، دراسة تجريبية عبر البلدان، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

30. زكي، رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980.

31. زينب، عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

32. سالم، توفيق، أساسيات علم الاقتصاد، دار ثقافه للنشر، القاهرة، 2000.

33. سعيد، الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع، 2016.

34. السعيد، جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، التحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، 2000.

35. سهير، معتوق، النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، القاهرة، الدار المصرية للكتاب، 2016.

36. شهاب، محمود، اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2012.

37. شوقي، جباري، سياسة استهداف التضخم، الجزائر، 2014.

38. صبحي تادرس قريصة، واحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات النقود والبنوك، ملتزم الطبع والنشر، القاهرة، مصر، 2015.

39. الصفحة الرسمية لمجله الاقتصاد، أبو ظبي، 2017/5/1

40. ضياء، الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

41. ضياء، مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.

42. عادل، غانم، التضخم أحد معوقات النمو الاقتصادي وتعبئة المدخرات في المؤسسات التمويلية، 1997.

43. عبد العزيز، شرابي، الاقتصاد الجزئي، مطبعه الأمير، 2003.

44. عبد القادر، عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014.

45. عدنان، النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2012، عمان، الأردن.

46. عزوز، على، محاضرات في النظريات والسياسات المالية النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016.

47. على، توفيق، سياسة نقدية في الدولة العربية، أبو ظبي، 1996.

48. على، صبري، المقومات الهيكلية لاقتصاد والتضخم، القاهرة، 1980.

49. غازي، عناية، التضخم المالي، الاسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعي، 2000.

50. غازي، عناية، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخيم المالي، بيروت، دار الجبل، 1990.

51. مجله الاقتصاد، أبو ظبي، العدد الثاني، تاريخ2014/1/3

52. محمد، حميدات، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد الثاني، 2014.

53. محمد عبد العزيز عجمية، وإيمان عطية ناصف، على عبد الوهاب نجا، ''التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية''، الدار الجامعية الإبراهيمية، مصر، 2006.

54. محمد عبد العزيز عجمية، وعبد الرحمن يسوري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية وشركاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014.

55. محمد عبد المنعم، واحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والمعرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، 2010.

56. محمد، الصاوي، الوضعية النقدية، أبو ظبي، 2004.

57. محمد، حميد اتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد الثاني، 2014.

58. محمد، غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2002.

59. محمود، حميدات، مدخل لتحليل النقدي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعي، 1996.

60. محمود، عبد الفضيل، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي، 1982.

61. مدحت، القريشي، ''التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات'' دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

62. مروان، عطوان، أسعار صرف العملات، أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2012.

63. مسعود، دراسي، السياسة المالية، رسالة ماجيستير، جامعه جزائر، 2004.

64. مقال منشور بعنوان استهداف التضخم لحماية الاقتصاد على موقع المصرف المركزي2014/3/01

65. مقال منشور في مجله الاقتصاد، أبو ظبي، 2019/1/3.

66. مقال منشور في مجله الاقتصاد، العدد الرابع، تاريخ 2017/4/3.

67. موقع الاقتصادي على الفيس بوك 2019/5/3.

68. موقع رجال الاقتصاد على الفيس بوك بتاريخ 2021/1/1.

69. ميشيل، تودارو، ترجمة، محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريغ للنشر، السعودية، 2006.

70. نبيل، الروبي، نظريه التضخم، مؤسسه ثقافة الجامعة، عمان، 1996.

71. ندوة الامن الغذائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، التحديات والحلول، 2009.

72. هبة، عبد المنعم، الاداء الاقتصادي في الدول العربية، 2012.

73. هوشيار، معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2015.

74. وديع، طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب.2012.

75. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، وسمير كامل محمد، المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 2000.

مراجع باللغة الإنجليزية:

1. AHMED، l AIGEREE، NON-DEVOLPMENT PARIS 1999.

2. MEDIA BALI.INFORMSTION DE REPOMENT.BANK MEAR. 1996.

3. MEDIA BALI.INFORMSTION DE RRPOMENT.BANK MEAR. 1996.

4. VIKESH GOKAL، SUBRINA HANIF، «RELATIONSHIP BETWEEN INFLATION AND ECONOMIC GROWTH، ECONOMICS DEPARTMENT، RESERVE BANK OF FIJI، SUVA FIJI، WORKING PAPER، 04/2004.